

الجمهورية التونسية
جامعة الزيتونة
المعهد الأعلى للشريعة
قسم الدراسات المعمقة

عمل أهل المدينة من خلال الموطأ في باب البيوع (دراسة مقارنة)

بحث السنة الثانية من الدراسات المعمقة

إعداد الطالب

نبيل بن إبراهيم آل الشيخ مبارك

إشراف الدكتور

عثمان بطّيح

١٤١٥/١٤١٦ هـ

١٩٩٥/١٩٩٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على الهادي الأمين ، سيدنا
ونبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد ، فهذا البحث يتناول مسائل
اليروع ، التي استدلل الإمام مالك رضي الله تعالى عنه عليها بعمل أهل
المدينة، في كتابه الموطأ .

سبب اختياري للموضوع :

كان لاختياري هذا الموضوع أسباب منها :

الأول : أن عمل أهل المدينة من أدلة مذهب مالك ، وجهل كثير من
الناس بمفهوم هذا العمل أدى بهم إلى إنكاره والتشنيع على المالكية فيه ،
فأحييت أن أوضح ذلك في هذا البحث اليسير .

الثاني : أن اليروع من الأمور الضرورية ، التي لابد للإنسان منها ،
فكان اختياري له سبيل إلى التعمق فيه وفهم مقاصد الشريعة الإسلامية في
المعاملات.

منهجي في البحث :

أولاً : قسمت البحث إلى فصلين :

الفصل الأول : وهو القسم النظري ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : فضل المدينة وما امتازت به وأهلها عن سائر
الأمصار.

المبحث الثاني : مفهوم عمل أهل المدينة وحجيته .

المبحث الثالث : حالات عمل أهل المدينة مع أخبار الآحاد .

المبحث الرابع : مصطلحات عمل أهل المدينة عند مالك في الموطأ ومدلولاتها .

الفصل الثاني : وهو الجانب العملي من البحث ويشتمل على المسائل الفقهية التي استدل الإمام مالك رضي الله تعالى عنه عليها بعمل أهل المدينة ، وهي في أبواب البيوع مقارنة مع المذاهب الأخرى .

ثانيا : اقتصرنا في بحث المسائل الفقهية على آراء المذاهب الأربعة ، ولم أتعداها إلى غيرها من المذاهب الأخرى أو رأي أحد من الصحابة أو التابعين أو غيرهم من أهل العلم .

ثالثا : كان اعتمادي في النقل عن هذه المذاهب ، أمهات الكتب في كل مذهب ، والكتب المعتمدة عندهم .

رابعا : اقتصرنا في ذكر آراء المذاهب على القول المعتمد أو القوي المعبر ، دون الرأي الضعيف أو الشاذ .

خامسا : لم أذكر خلال عرض الأدلة في المسائل الفقهية عمل أهل المدينة كدليل ، وذلك ؛ لأن البحث يدور عليه ، فهو مذكور حكما .

سادسا : لا تكاد تخلو مسألة من المسائل المبحوثة من تفريعات أو جزئيات قلت أو كثرت ، لذلك لم أتبع هذه التفريعات أو الجزئيات بل اقتصرنا على ما نص عليه مالك رحمه الله في موطئه من غير زيادة .

سابعاً : اكتفيت في بحث الخلاف في المسائل الفقهية بعرض الأدلة من غير ترجيح بين الأقوال ، وذلك أن الترجيح إنما يكون بعد استقصاء جميع الأدلة وإيراد الاعتراضات عليها ومناقشتها ، وهو متعذر في مثل هذا البحث .

ثامناً : خرجت جميع الأحاديث الواردة في صلب البحث من مصادرها الأصلية .

فإذا كان الحديث في الموطأ فإنني اكتفي به ، وكذلك إذا كان في الصحيحين ، أما إذا كان في غيرها من كتب الحديث فأذكر من خرجته من أصحاب الكتب الحديثية الأخرى .

تاسعاً : ترجمت للأعلام التي ذكرت أسماؤهم في البحث ، عدا الصحابة رضوان الله عليهم والأئمة الأربعة ورواة الأحاديث ؛ لشهرتهم، ولعدم الحاجة الداعية إلى ذلك .

عاشراً : اخترت صيغة (الأول ، الثاني) للتعبير عن الآراء عند تعددها، وصيغة (أولاً ، ثانياً) لسرد الأدلة ؛ حتى لا يقع اللبس بينهما .

الحادي عشر : عند ذكر الخلاف في المسألة فإنني أقدم الرأي فيها ثم أتبع ذلك بمن ذهب إليه .

الثاني عشر : ألحقت في آخر البحث جدولاً مبيناً فيه من وافق المالكية من العلماء ومن خالفهم في المسائل التي تم بحثها ، وآخر لبيان تكرار المصطلحات في الموطأ .

صعوبات البحث :

لا يكاد يخلو بحث من صعوبات تواجه الباحث ، غير أن هذه الصعوبات تختلف من بحث لآخر ، ولعل أهم ما لقيت من ذلك ما يلي :

- أن كل مسألة من المسائل التي بحثتها مستقلة عن غيرها وليس بين هذه المسائل رابطة ، وإن كان الجميع في اليوع إلا أن كل مسألة مستقلة بحد ذاتها عن غيرها ، مما يشتت الذهن أحيانا أو يصعب معه التركيز ، فلو كانت مسألة واحدة مترابطة لكان أجمع للذهن وأيسر لتصورها .

- الاهتداء إلى مظان المسألة في كتب المذاهب الأخرى ، فإن الوصول إلى مسألة منها قد يكون عميرا أحيانا مما يضطرني إلى قراءة طويلة حتى أصل إليها ، وذلك في كل مذهب .

شكر وتقدير :

في ختام البحث لا يفوتني أن أقدم وافر شكري وتقديري لمن له الفضل علي في هذه الدراسة ، بداية بجامعة الزيتونة التي هيأت لي الفرصة لمواصلة الدراسة .

وأثني بالشكر للمعهد الأعلى للشريعة وقسم الدراسات المعمقة به .

ثم أخص بالشكر بعد ذلك من تفضل بالاشراف علي في هذا البحث وهو الأستاذ الدكتور عثمان بطيخ فجزاه الله عني خير الجزاء على ذلك .

كما أشكر الدكتور عبد الحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك والدكتور قيس بن محمد آل الشيخ مبارك لما أفدته من آرائهما ومكثيتهما ، فجزاهما الله عني خيرا .

الفصل الأول

عمل أهل المدينة من الجانب النظري

المبحث الأول : فضل المدينة وما امتازت به وأهلها عن سائر الأمصار

المبحث الثاني : مفهوم عمل أهل المدينة وحبسته

المبحث الثالث : حالات عمل أهل المدينة مع أخبار الآحاد

المبحث الرابع : مصطلحات عمل أهل المدينة عند مالك في الموطأ
ومدلولاتها

المبحث الأول

فضل المدينة وما امتازت به وأهلها عن سائر الأمصار

ليست المدينة المنورة كغيرها من البلاد ، فلقد اختارها الله لنبيه ﷺ لتكون مكان هجرته ومقر إقامته وعاصمة دولته وموضع قبره ، ولم تكن المدينة لتشرف لولا نزول الرسول الكريم ﷺ فيها :

وإذا نظرت إلى البلاد رأيتها تشقى كما يشقى الرجال وتسعد

نعم سعدت المدينة بإقامة خير البرية فيها ، وخير من دفنت بالقاع أعظمه بها :

محمد سيد الكونين والثقلين من الفريقين من عرب ومن عجم

ولقد دعا لها النبي ﷺ ، وأثنى عليها في أحاديث كثيرة منها قوله :
(اللهم بارك لنا في ثمرنا ، وبارك لنا في مدينتنا ، وبارك لنا في صاعنا ، وبارك لنا في مدنا ، اللهم إن إبراهيم عبدك وخليتك ونبيك ، وإني عبدك ونبيك ، وإنه دعاك لمكة ، وإني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به لمكة ، ومثله معه)^١

وقوله ﷺ عنها : (لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة)^٢

وقوله أيضا : (إنما المدينة كالكير تنفي خبيثها ، وينصع طيبها)^٣

^١ الإمام مالك - الموطأ - كتاب الجامع - باب الدعاء للمدينة وأهلها : ٨٨٥/٢ .

^٢ م . ن : باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها : ٨٨٦/٢ .

^٣ م . ن : نفس الصفحة .

وقوله : (لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا أبدلها الله خيرا منه)^١

وقوله ﷺ من حديث طويل : (والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون)^٢

والأحاديث في فضل المدينة كثيرة ، وهي وإن كانت في ظاهرها ثناء على المدينة إلا أن هذا الثناء في الحقيقة على أهلها^٣ ، فما كان الرسول ﷺ ليشي على الأبنية والطرقات .

فضل علم أهل المدينة :

قال زيد بن ثابت رضي الله عنه : إذا رأيت أهل المدينة على شيء فاعلم أنه السنة .

وقال ابن عمر : لو أن الناس إذا وقعت فتنة ردوا الأمر فيه إلى أهل المدينة ، فإذا اجتمعوا على شيء - يعني فعلوه - صلح الأمر ؛ ولكنه إذا نعى ناعق تبعه الناس .

وقال أيضا : كتب إلي عبدالله ، يعني ابن الزبير ، وعبدالملك بن مروان ، كلاهما يدعوني إلى المشورة ، فكتبت إليهما : إن كتما تريدان المشورة ، فعليكما بدار الهجرة والسنة .

قال مالك : وكان عمر بن عبدالعزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه ، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى ، لعله يعمل بما عندهم .

وقال الشافعي : إذا وجدت معتمدا من أهل المدينة على شيء ، فلا يكن في قلبك منه شيء .

^١ م . ن : ص ٨٨٧ .

^٢ م . ن : ص ٨٨٨ .

^٣ انظر : عياض - القاضي عياض بن موسى السبني - ترتيب المفارک وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك : ٣٨/١ .

وقال أيضا : أما أصول أهل المدينة فليس فيها حيلة من صحتها .

هذه الآثار وغيرها ، أوردها القاضي عياض^١ رحمه الله في كتابه ترتيب المدارك^٢ ، وغيره .^٣

وهذا الثناء على المدينة وأهلها لا يعني أنهم معصومون وأن أفعالهم أو أقوالهم شرع يجب اتباعه ويحرم مخالفته ؛ وإنما امتاز أهل المدينة بأمور لم يشاركهم فيها أحد من أهل الأمصار الأخرى ، وذلك لوجود المصطفى ﷺ بين ظهرائهم ينزل عليه وحى السماء وهو بينهم ، ثم يراهم يعملون شيئا فيقرهم عليه أو ينهاهم عنه ، فينشربون السنة النبوية المطهرة من صاحبها مباشرة ومن غير واسطة ، وذلك أدعى لثبوتها في قلوبهم ورسوخها في حياتهم ، ثم يأتي أبنائهم فيفطمون وقد ارتضعوها في صفرهم ثم يشبون عليها وهكذا من بعدهم ، وهذا مالا يتوفر في غيرها من الأقطار ، فعندما ينتشر الصحابة رضوان الله عليهم في البلاد لنشر الدين لا يحصل لأهل تلك البلاد مع الصحابة ما يحصل لأهل المدينة مع الرسول ﷺ من استيحاء التشريع من تصرفاته وسائر شؤونه حضرا وسفرا ، مما أكسب أهل المدينة سعة الإدراك لمقاصد الشرع وعمق الفهم في أحكامه .

ثم إن أهل المدينة بعد ذلك أبعد عن البدع من غيرهم من البلاد ، وفي ذلك يقول ابن تيمية^٤ رحمه الله : فأما الأعصار الثلاثة المفضلة فلم يكن فيها

^١ أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصي ، ولد بسنة ٤٩٦ هـ ، وكان إمام وقته في الحديث وعلوم وعالما بالتفسير ، فقيها أصوليا عالما بالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم ، وكان شاعرا بليغا وأديبا ، توفي سنة ٥٤٤ هـ بمراكش . (الدياج : ١٦٨-١٧١) .

^٢ عياض بن موسى السبتي - ترتيب الملوك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام منسوب مالك : ٤١-٣٨/١ .

^٣ انظر : ابن تيمية - أحمد بن عبد الحلیم - الفتاوى : ٢٩٤/٢٠ وما بعدها .

^٤ أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي ، ولد ببحران سنة ٦٦١ هـ ، ونفع في علوم كثيرة ، وكانت له آراء خرج بها عن المذاهب الأربعة ، ونسبها بها واتبع من أهلها ، توفي بدمشق سنة ٧٢٨ هـ . (الأعلام : ١٤٤/١) .

بالمدينة السوية بدعة طاهرة البتة ، ولا حرج منها بدعة في أصول الدين البتة
كما حرج من سائر الأمصار ، فإن الأمصار الكبار التي سكنها أصحاب رسول
الله ﷺ وحرّح منها العلم والإيمان حمسة: الحرمين ، والعراقان ، والشام ،
مها حرج القرآن والحديث والفقه والعادة وما شاع ذلك من أمور الإسلام
وخرّج من هذه الأمصار بدع أصولية غير المدينة النبوية .

فالكوفة حرج منها التشيع والإرجاء ، وانتشر بعد ذلك في غيرها .

والبصرة حرج منها القدر والاعتزال والسك الفاسد وانتشر بعد ذلك
في غيرها .

والشام كان بها النصب والقدر .

وأما التجهم فإنما ظهر من ناحية خراسان ، وهو شر البدع .

وكان ظهور البدع بحسب البعد عن الدار النبوية ...^١

^١ الفتاوى : ٢٠ / ٣٠١٣٠٠

المبحث الثاني

مفهوم عمل أهل المدينة وحجته

لقد أوصى الإمام مالك رحمه الله تعالى مقصوده من عمل أهل المدينة ومدى حجته في رسالته إلى الليث بن سعد^١ وذلك في قوله منها :

اعلم رحمك الله أنه يلعي أنك تفتي الناس بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عددا ، وبلدا الذي نحن فيه ، وأنت في إمامتك وفصلتك ، ومرتتك من أهل بلدك ، وحاجة من قلوبهم إليك ، واعتمادهم على ما جاءهم منك ، حقيق بأن تخاف على نفسك ، وتتبع ما ترجو النجاة باتباعه ؛ فإن الله تعالى يقول في كتابه العزيز : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ﴾^٢ الآية ، وقال تعالى : ﴿ فيشر عباد ، الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ﴾^٣ الآية ، فإنما الناس تبع لأهل المدينة ، إليها كانت الهجرة ، وبها نزل القرآن ، وأجل الحلال وحرم الحرام ، إذ رسول الله ﷺ يسأطهرهم ، يحصرون الوحي والتريل ، ويأمرهم فيطيعونه ، ويسأ لهم فيتبعونه ، حتى توفاه الله واحتار له ما عده ، صلوات الله عليه ورحمته وبركاته .

ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته ممن ولي الأمر من بعده ، فما برل بهم مما علموا أنفدوه ، ومالم يكن عندهم فيه علم سألوا عند ثم أجدوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهداهم وحدائفة عهدهم ، وإن حالهم محالف ، أو قال أمرا غيره أقوى منه وأولى ترك قوله ، وعمل بغيره .

^١ أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن المصمي بثولاء ، إمام أهل مصر في عصره ، حديث ومفتي ، ولد سنة ٩٤ هـ ، قال لإمام شافعي الليث أفتة من مثلك ، إلا أن أصحابه لم يقوموا به ، توفي بالقاهرة سنة ١٧٥ هـ (وفيات الأعيان : ١٢٧/٤ ، الأعلام : ٢٤٨/٥)

^٢ التوبة ١٠٠

^٣ بربر ١٨١٧

ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون ذلك السبيل ، ويتبعون تلك
النسب ، فإذا كان الأمر بالمدينة طاهرا معمولا به لم أر لأحد خلافة ، للذي في
أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادعاؤها .

ولو ذهب أهل الأمصار يقولون : هذا العمل الذي بلدنا ، وهذا الذي
مضى عليه من مضى ما ، لم يكونوا من ذلك على ثقة ، ولم يكس لهم من
ذلك الذي جاز لهم ^١ .

فتبين من كلامه أن ما كان عملا مستمرا من عهد الرسول ﷺ إلى
التابعين ، نقله جيل عن جيل فهذا هو المعتر من عمل أهل المدينة .

ونفهم من قوله : فإنما الناس تبع لأهل المدينة . وقوله : فإذا كان الأمر
بالمدينة طاهرا معمولا به ، لم أر لأحد خلافة ، للذي في أيديهم من تلك
الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادعاؤها نفهم من ذلك أنه يرى أن
إجماع أهل المدينة حجة ، ودليل شرعي يجب اعتباره .

ولا يعني هذا القول بأنه يرى أن إجماعهم هو إجماع الأمة الذي لا
يجوز مخالفته ، بل غاية ما يدل عليه أنه حجة عنده ؛ فإنه لم يذكر في رسالته
لنفيث بأنه بمخالفته إجماع أهل المدينة أنه مخالف لإجماع الأمة ، وإلا لما
أغفله ^٢ .

إضافة إلى ذلك فقد استدلل المالكية على حجية عمل أهل المدينة
بأمور أخرى منها ما يلي :

^١ ترتيب الملاك : ٤١/١ - ٤٣ .

^٢ انظر : أحمد نور سيف - عمل أهل المدينة بين آراء مالك ومصطلحات الأصوليين : ٨١ .

أولاً : الآثار الواردة في فضل المدينة ، وقد سبق ذكر بعض منها

أولاً^١

ثانياً : أن المدينة دار هجرة النبي ﷺ ، وموضع قره ، ومهبط الوحي ، ومجمع الصحابة ، ومستقر الإسلام ، ومتروا الإيمان ، وفيها طهر العسم ، ومنها صدر ، فلا يخرج الحق عن قول أهلها .

ثالثاً : أن أهل المدينة شاهدوا التسريل ، وسمعوا التأويل ، وكانوا أعرف بأحوال الرسول ﷺ من غيرهم ، فوجب أن لا يخرج الحق عنهم .

رابعاً : أنهم شهداء أحر العمل من النبي ﷺ وعرفوا ما نسخ وما لم يسح .

خامساً : أن من خرج من الصحابة عن المدينة قد شغل بالجهاد ، وكان ابن مسعود إذا أفتى بفتيا ، أتى المدينة فيسأل عنها ، فإن أفتى بخلاف فتياه رجع إلى الكوفة وفسخ ما عمل .

سادساً : أن رواية أهل المدينة مقدمة على رواية غيرهم ؛ لأن أحلامهم تنقل عن أسلافهم فيخرج نقلهم من حير الطن إلى اليقين ، فكان إجماعهم حجة على غيرهم .

سابعاً . أن من المحال أن يحفى حكم النبي ﷺ على الأكثر ، وهم الذين بها ، ويعرفه الأقل ، وهم الخارجون عنها ، وأن العادة تقضي بأن مثل هذا الجمع المحصر من العلماء الأحقين بالاجتهاد لا يجمعون إلا على راجح^٢.

^١ ص : ٨ - ٩

^٢ عمل أهل المدينة : ٧٧ - ٧٨

أقسام عمل أهل المدينة وحجة كل قسم :

ولقد كان لعدم فهم كثير من العلماء^١ لمراد مالك رحمه الله بعمل أهل المدينة سبب في التشيع عليه وعدم قبوله منه؛ لذلك تصدى القاضي عياض رحمه الله لمن تحامل على مالك في احتجاجة بعمل أهل المدينة ريب المقصود من هذا العمل، وقسمه مبيناً ما يحتج به من هذه الأقسام وما لا يحتج به.

كما اهتم بذلك ابن تيمية وتلميذه ابن القيم^٢ وغيرهم^٣.

وفيما يلي عرض لتقسيمات هؤلاء الثلاثة؛ لأهميتها، ثم بعد ذلك استخلاص نتائجها.

مراتب عمل أهل المدينة عند القاضي عياض :

قال القاضي عياض رحمه الله: إن إجماع أهل المدينة على صريين^٤ :
صرب من طريق النقل والحكاية، الذي تؤثره الكافة عن الكافة،
وعملت به عملاً لا يحصى ونقله الجمهور عن الجمهور عن زمن النبي ﷺ،
وهذا الصرب منقسم على أربعة أنواع :

إما نقل شرع من جهة النبي ﷺ من قول أو فعل، كالصاع والمد،
وأنه عليه الصلاة والسلام كان يأخذ منهم بذلك صدقاتهم وفطرتهم،
وكالأذان والإقامة، وترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة،
وكالوقوف والأحباس.

^١ كالإمام العزالي والصيرفي والمجمللي . (أنظر ترتيب المدارك : ٤٧/١)

^٢ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، ولد سنة ٦٩١ هـ . أحد كبار العلماء، تنبذ لشيخه لإسلام ابن تيمية، وهو الذي عذب كبه ومشر علمه، توفي بدمشق سنة ٧٥١ هـ . (الأعلام : ٥٦/٦)

^٣ أنظر . ابن أمير الحاج - موسى بن محمد الشيرازي - التقرير والتحير على التحرير : ١٠٠/٣

^٤ ترتيب المدارك : ٤٨-٤٧/١ ، ٥٠ ، ٥١ .

أو نقل إقراره عليه الصلاة والسلام لما شاهدته منهم ولم ينقل عنه إنكار، كقتل عهدة الرقيق وشبه ذلك .

أو نقل تركه لأمر وأحكام لم يلزمهم إياها مع شهرتها لديهم وظهورها فيهم ، كتركه أحد الركاة من الحصرات مع علمه عليه السلام بكونها عندهم كثيرة .

فهذا النوع من إجماعهم في هذه الوجوه حجة يلزم المصير إليه ، ويترك ما خالفه من خبر واحد أو قياس ، فإن هذا النقل محقق معلومه موجب للعلم القطعي فلا يترك لما توجهه عللة الطول ، وإلى هذا رجح أبو يوسف وغيره من المخالفين .

النوع الثاني : إجماعهم على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال ، فهذا النوع اختلف فيه أصحابنا ، فذهب معظمهم إلى أنه ليس بحجة ولا فيه ترجيح ، وهو قول كبار البغداديين ... ، قالوا : لأنهم بعض الأمة والحجة إنما هي بمجموعها ، وهو قول المخالفين أجمع . وذهب بعضهم إلى أنه ليس بحجة ، ولكن يرجح به على اجتهاد غيرهم ، وهو قول جماعة من متفقيهم ، وبه قال بعض الشافعية ، ولم يرتضه القاضي أبو بكر^١ ولا محققوا أئمتنا وغيرهم .

وذهب بعض المالكية إلى أن هذا النوع حجة كالنوع الأول وحكوه عن مالك وأطلق المخالفون أنه مذهب مالك ، ولا يصح عنه كذا مطلقا .

^١ يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، وثليذه ، وأول من بشر مذهب ، ولد سنة ١١٣ هـ بالكوفة . وولي القضاء بعد أيام المهدي والهادي والرشيد . وهو أول من دعي قاضي القضاة ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ . (وفيات الأعيان : ٣٧٨/٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨ ، الأعلام : ١٩٢/٨)

^٢ محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، أبو بكر الباقلاني . ولد بالصرة سنة ٢٣٨ هـ . من كبار علماء الكلام ، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشعرية ، توفي بعدد سنة ٤٠٣ هـ . (وفيات الأعيان : ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، الأعلام : ١٧٦/٦)

هذا ما ذكره القاضي عياض في شأن عمل أهل المدينة ببعض الاختصار.

مراتب العمل عند ابن تيمية :

قال ابن تيمية رحمه الله : إن إجماع أهل المدينة على أربع مراتب .

المرتبة الأولى . ما يجري مجرى القل عن السي عليه السلام ، مثل نقلهم لمقدار الصاع والمد ، وترك صدقة الخصرات والأحياس ، فهذا مما هو حجة باتفاق العلماء .

المرتبة الثانية : العمل القديم بالمدينة قبل مقتل عثمان بن عفان ، فهذا حجة في مذهب مالك ، وهو المصووص عن الشافعي .. وكذا طاهر مذهب أحمد أن ما سبه الخلفاء الراشدون فهو حجة يجب اتباعها ... ، فالمحكي عن أبي حنيفة يقتضي أن قول الخلفاء الراشدين حجة ، وما يعلم لأهل المدينة عمل قديم على عهد الخلفاء الراشدين مخالف لسنة الرسول عليه السلام .

المرتبة الثالثة : إذا تعارض في هذه المسألة دليلان كحديثين وقياسين جهل أيهما أرجح ، وأحدهما يعمل به أهل المدينة ، ففيه راع . فمذهب مالك والشافعي أنه يرجح بعمل أهل المدينة ، ومذهب أبي حنيفة أنه لا يرجح بعمل أهل المدينة ، ولأصحاب أحمد وجهان .

المرتبة الرابعة . وهي العمل المتأخر بالمدينة ، وهذا هل هو حجة شرعية يجب اتباعها أم لا ؟

فالذي عليه أئمة الناس أنه ليس بحجة شرعية ، هذا مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم ، وهو قول المحققين من أصحاب مالك

مراتب عمل أهل المدينة عند ابن القيم :

قال ابن القيم رحمه الله : إن عمل أهل المدينة نوعان^١ :

النوع الأول : ما كان من طريق النقل والحكاية .

وهو على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : نقل الشرع مبتدأ من جهة النبي ﷺ ، وهذا أربعة أنواع :

الأول : نقل قوله . وهو الأحاديث المدنية التي هي أم الأحاديث النبوية، وهي أشرف أحاديث أهل الأمصار .

الثاني : نقل فعله . كقولهم أنه نوضاً من ثمر بصاعة ، وأنه كان يخرج كل عيد إلى المصلى فيصلي به العيد هو والناس ، وغير ذلك .

الثالث : نقل تقريره لهم على أمر شاهدتهم عليه أو أحرمهم به ، كقولهم إقراره لهم على تلقيح النخل ، وعلى تجارتهم التي كانوا يتجرونها .

الرابع : نقل لأماكن وأعيان ومقادير لم تتغير عن حالها ، كقولهم الصاع والمد وتعيين موضع المبر وموقفه للصلاة والقصر والحجرة .

الضرب الثاني : نقلهم لتركه ﷺ وهو نوعان :

الأول : نصريحهم بأنه ترك كذا وكذا ولم يفعله ، كقوله في شهاداء أحد: (ولم يغسلهم ولم يصل عليهم) وقوله في صلاة العيد : (لم يكس أدان ولا إقامة ولا نداء) .

١ ابن القيم - أبو عبد الله محمد بن أبي بكر - إعلام الموقعين عن رب العالمين: ٢/٣٦٦-٣٦٧ ، ٣٧٠-٣٧١ ، ٣٧٢ .

الثاني : عدم نقلهم لما لو فعله لتوفرت هممهم ودواعيهم أو أكثرهم أو واحد منهم على نقله ، فحيث لم ينقله واحد منهم ألبتة ولا حدث به في مجمع أبدا علم أنه لم يكن ، وهذا كتركه التلفظ بالية عند دحوله في الصلاة

الضرب الثالث . وهو نقل العمل المستمر ، كنقل الوقوف والمرارعة ، والأذان على المكان المرتفع ، والأذان للصبح قبل الفجر ، وتنحية الأذان وإفراد الإقامة ...

ثم قال عن هذه الأنواع كلها بعد أن استطرد في سرد الأمثلة : فهذا النقل وهذا العمل حجة يحب اتباعها وسنة متلقاة بالقبول على الرأس والعين ، وإذا ظفر العالم بذلك قوت به عينه ، واطمأنت إليه نفسه .

النوع الثاني : ما كان من طريق الاجتهاد والاستدلال :

وأما العمل الذي طريقه الاجتهاد والاستدلال فهو معترك الرجال ومحل الجدل ، قال القاصي عبدالوهاب^١ : وقد اختلف أصحابنا فيه على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ليس بحجة أصلا ، وأن الحجة هي إجماع أهل المدينة من طريق النقل ، ولا يرجح به أيضا أحد الاجتهادين على الآخر .

والثاني : أنه وإن لم يكن حجة فإنه يرجح به اجتهادهم على اجتهاد غيرهم ، وبه قال بعض أصحاب الشافعي .

والثالث . أن إجماعهم من طريق الاجتهاد حجة وإن لم يحرم خلافه ، كاجماعهم من طريق النقل ، وهذا مذهب قوم من أصحابنا .

^١ أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر العبدوي ، ولد سنة ٢٦٢ هـ ، أحد أعلام المذهب المالكي ، كان فقيها أدبيا ، انتقل آخر حياته إلى مصر ، وولي قضاء المالكية بها . وتوفي بها سنة ٤٢٢ هـ (الديباج ١٥٩ ، وفيات الأعيان : ٢١٩/٣ ، الأعلام : ١٨٤/٤)

نتائج هذه التقسيمات :

- نستنتج من تقسيم عمل أهل المدينة عند هؤلاء العلماء ما يلي :
- أن ما كان من عمل أهل المدينة طريقه النقل والحكاية فهو حجة عند الجميع بفروعه الأربعة ، ويترك ما خالفه من خبر أو قياس .
 - أن ما كان عملاً قديماً بالمدينة - قبل مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه - فهو حجة أيضاً .
 - أما ما كان عملاً متأخراً عن ذلك ، فلم يقل بحجته إلا بعض المالكية.
 - ما كان إجماعهم عليه طريقه الاجتهاد والاستدلال فاختلما فيه على ثلاثة أقوال:
- الأول :** أنه ليس بحجة ولا فيه ترجيح ، وهو قول كبار بغداديين من المالكية وقول المذاهب الأخرى .
- الثاني .** أنه ليس بحجة ، ولكنه يرجح به اجتهادهم على غيرهم ، وهو رأي بعض المالكية ، وبعض الشافعية .
- الثالث :** أنه حجة كإجماعهم من طريق النقل ، وهو قول بعض المالكية، وقد حكى هذا عن مالك ، وأنكره القاضي عياض كما سبق .

المبحث الثالث

حالات عمل أهل المدينة مع أخبار الآحاد

لا يخلو عمل أهل المدينة مع أخبار الآحاد من أربع حالات :

الحالة الأولى : أن يكون العمل مطابقا لها .

الحالة الثانية : أن يكون العمل بخلافها .

الحالة الثالثة : أن لا يكون ثم عمل أصلا ، لا بوافق ولا بخلاف .

الحالة الرابعة : أن لا يكون ثم نقل أصلا ، لا بوافق ولا بخلاف .

ففي الحالة الأولى ، إما أن يكون العمل المطابق لخبر الآحاد من طريق النقل أو من طريق الاجتهاد .

فإن كان العمل من طريق النقل فهو أكد في صحتها ، ويجب العمل بها.

وإن كان من طريق الاجتهاد كان العمل مرجحا للخبر .

وإن كان الخبر الموافق لعمل أهل المدينة يعارضه خبر آخر ، فإن العمل يكون مرجحا للخبر ، بل هو أقوى ما ترجح به الأحبار إذا تعارضت .

وفي الحالة الثانية ، إن كان العمل من طريق النقل فإنه يقدم على خبر الآحاد بلا خلاف .

وإن كان العمل من طريق الاجتهاد ، فإن الخبر يقدم عليه عند الجمهور، وفيه خلاف بين علماء المذهب كما تقدم .

أما الحالة الثالثة ، فيما إذا لم يكن ثم عمل لا بخلاف ولا بوفاق
فيجب المصير إلى الخير ؛ لأنه دليل مفرد عن مسقط أو معارض .

فإن عارض هذا الخبر الذي نقلوه خبر آخر نقله غيرهم من أهل الآفاق
كان ما نقلوه مرجحاً عند الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني^١ وغيره من
المحققين.

والحالة الرابعة ، إذا لم يكن ثم نقل أصلاً لا بوفاق ولا بخلاف
فاجتهاد أهل المدينة مرجح على غيرهم عند أغلب المالكية وحالفهم
الجمهور وبعض المالكية^٢.

^١ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهزيب ، الفقيه الشافعي المتكلم لأصولي ، له مساطرات مع المعتزلة ، توفي في
سبتمبر سنة ٤١٨ هـ . (وفيات الأعيان : ٢٨/١ ، الأعلام : ٦١/١)

^٢ أنظر في ذلك ، ترتيب المدارك : ٥١/١ - ٥٢ ، إعلام الموقعين : ٢٧٣/٢ - ٢٧٤ . سورة الأسماء ص ٢٠١-٢٥٠/٢

المبحث الرابع : مصطلحات عمل أهل المدينة عند مالك

في الموطأ ومدلولاتها

تعددت مصطلحات الإمام مالك رضي الله عنه في موطئه فيما يتعلق بعمل أهل المدينة ، وقد استشكلها البعض في رده ، فأجاب عنها ، قال ابن أبي أويس^١ : قيل لمالك . قولك في كتاب الموطأ : الأمر المجتمع عليه ، والأمر عندنا ، وبلدنا ، وأدركت أهل العلم وسمعت بعض أهل العلم فقال : أما أكثر ما في الكتاب فرأي ، فلعمرى ما هو رأيي ؛ ولكن سماعي من غير واحد من أهل العلم والفصل ، والأئمة المقتدى بهم الذين أحدث عنهم ، وهم الذين كانوا يتقون الله عز وجل ، فكثروا علي ، فقلت رأيي ، وذلك رأيي إذا كان رأيهم مثل رأي الصحابة أدركوهم عليه وأدركتهم على ذلك ، فذلك وراثته توارثوها قرناً عن قرن إلى زماننا ، وما كان رأيي ، فهو رأي جماعة من أهل العلم ، وما كان فيه الأمر المجتمع عليه ، فهو ما اجتمع عليه قول أهل الفقه والعلم ، لم يختلفوا فيه ، وما قلت فيه : الأمر فيه عندنا ، فهو ما عمل به الناس عندنا ، وجرى به ، الأحكام وعرفه العالم والجاهل ، وكذلك ما قلت فيه بلدنا ، وما قلت فيه بعض أهل العلم ، فهو شيء استحسنه من قول العلماء ، وما لم أسمع منهم فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيت ، حتى وقع ذلك موقع الحق ، لا قريباً منه ، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وأرائهم ، وإن لم أسمع ذلك بعينه سميت الرأي إليّ بعد الاجتهاد مع السعة ، وما مضى عليه أهل العلم المقتدى بهم ، والأمر المعمول به عندنا من لدن

^١ أبو عبد الله إسماعيل بن أبي أويس . ابن عم الإمام مالك ، وابن أخته وروح الله . سمع أئمة ورجال مالكا ، وأخرج عنه البخاري ومسلم ، توفي ٢٢٦ هـ . (الديباج : ٩٢)

رسول الله ﷺ والأئمة الراشدين مع من لقيت بذلك رأيهم ما خرجت إلى غيرهم^١.

أقسام مصطلحات عمل أهل المدينة :

ويمكن تصنيف هذه المصطلحات حسب مدلولاتها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى : وهي المصطلحات التي يستعملها مالك لنقل القضايا المجمع عليها عند أهل المدينة ، ولم يعرف لأحد منهم خلافا فيها ، وهي إما أن تكون بصيغة النفي أو الإثبات ، فمثال النفي ، قوله : (الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا)^٢ ، ومثال الإثبات ، قوله : (الأمر المجمع عليه عندنا)^٣.

المجموعة الثانية : وهي ما يستعملها لنقل القضايا التي يصدق عليها العمل عنده ، وإن لم يتوفر فيها صفة الإجماع ، وهي كذلك إما أن تكون بصيغة النفي ، أو الإثبات ، فمثال النفي ، قوله : (ليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه)^٤ ، ومثال الإثبات ، قوله : (الأمر عندنا)^٥.

^١ الوثائقي - أبو العباس أحمد بن يحيى - المعيار المعرب والجامع المعرب عن مشايخ أهل إفريقية والأندلس والمغرب : ٣٦٠/٦ .

^٢ انظر : ص ٥٣ .

^٣ انظر : ص ٣٢ .

^٤ انظر : ص ٨٠ .

^٥ انظر : ص ٢٦ .

^٦ انظر في ذلك محمد عبده إسماعيل عبد الفتاح - الإجماعات الخاصة ، حجةها وأثرها في الفقه الإسلامي ٢٤٦-٢٤٨ ، عمل أهل المدينة : ١٠٧-١٠٥ .

الفصل الثاني

عمل أهل المدينة من الجانب التطبيقي

وهي المسائل الفقهية التي استدل لها الإمام مالك بعمل أهل
المدينة في أبواب البيوع

المسألة الأولى : بيع المتابع من الثمار

(٨) باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها

قال مالك : والأمر عندنا في بيع البطيخ والقثاء والخربز والجوز إن بيعه إذا بدا صلاحه حلال جائز . ثم يكون للمشتري ما ينبت حتى ينقطع ثمره ويهلك ، وليس في ذلك وقت يؤقت ، وذلك أن وقته معروف عند الناس . وربما دخلته العاهة ، فقطعت ثمرته قبل أن يأتي ذلك الوقت ، فإذا دخلته جائحة تبلغ الثلث فصاعداً كان ذلك موضوعاً من الذي ابتاعه .^١

ذكر الإمام مالك رحمه الله هذه المسألة في باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، وخص رضي الله عنه على هذه الأصناف من الثمار ؛ لأنها مما يخرج شيئاً فشيئاً ، فيبدو صلاح أولها في حين أن آخرها لم يخلق بعد ، ولذلك اختلفت آراء الفقهاء، هل يجوز بيع ما لم يخلق تبعاً لما خلق؟ على قولين:

الأول : عدم الجواز ، وإليه ذهب الحنفية في ظاهر المذهب عندهم^٢، والشافعية^٣، والحنابلة^٤.

^١ الموطأ - كتاب البيع - باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها : ١١٩/٢ .

^٢ السرعسي - أبو بكر محمد بن أحمد - المبسوط ١١٢/١٩٧، ابن عابدين - محمد أمين بن عمر بن عبدالعزير - حاشية ابن عابدين ٤٢/٤ ، المبدئي - عبد الصمي بن طالب الفيمسي الدمشقي - المساب شرح الكتاب ١٠/٢ ، الربيعي - عثمان بن علي - نيس الحقائق في شرح كثر الدقائق ١٢/٤ ، دلمانا أكتدي - عبدالرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخي راده - مجمع الأنهر شرح ملقى البحر : ١٩/٢ .

^٣ الروي - أبو ركريا يحيى بن شرف الدين بن مري الدمشقي - المجموع شرح المهدب ٤٤٥/١١ ، الشريبي - محمد بن أحمد - مصي المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المهاج ٩٢/٢٠ ، اليحوري - إبراهيم بن محمد بن أحمد - حاشية اليحوري على شرح ابن قاسم العري ٣٦٤/١ ، المحلي - جلال الدين محمد بن أحمد بن علي - شرح المحلي على مهاج الطالبيين ١٣٧/٢ ، الحمل - سليمان بن عمر بن منصور العجلي - حاشية الحمل على شرح المسج : ٢٠٦/٣ .

^٤ ابن قدامة - أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسي - المعنى شرح مختصر الخري ١٦٠/٦ ، ابن مفلح - أبو عبد الله محمد المقدسي - المبدع شرح المقنع ١٦٦/٤ ، البهوتي - منصور بن يوسف بن صلاح الدين بن إدريس - كشاف الفاع على متن الإقناع : ٢٨٢-٢٨٣/٣ .

الثاني : الجواز ، وإليه ذهب المالكية ^١ ، وطائفة من الحنفية ^٢ ، وقيد بعضهم الجواز بأن يكون الخارج هو الأكثر .

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

أولاً : أن هذا العقد جُمع فيه بين المعدوم والموجود ، والمعدوم لا يصح بيعه ؛ لعدم القدرة على تسليمه ، وحصة الموجود من البذل - وهو القيمة - مجهولة ، وبهذا يبطل العقد ^٣ .

ثانياً : أن المصير إلى هذا الطريق إنما يكون عند تحقق الضرورة ، ولا ضرورة في الباذنجان والبطيخ ، إذ يمكنه أن يبيع أصولها حتى يكون ما يحدث فيها من ملك المشتري ^٤ .

ثالثاً : أنها لم تخلق فلم يجز بيعها ^٥ .

رابعاً : القياس على النخل ؛ فكما أن مالماً يخلق من ثمرة النخل لا يجوز بيعه تبعاً لما خلق فكذلك غيرها من الثمار ^٦ .

^١ ابن عبد البر - أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد النمري القرطبي - الاستدكار الجامع لمداهب فقهاء لأئصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجار والاختصار ١٠٨/١٩ ، الساجي - أبو الوليد سليمان بن خلف - المتقى شرح الموطأ : ٢٢٢/٤

^٢ المبسوط : ١٩٦/١٢ ، حاشية ابن عابدين : ٤٢/٤ ، تبين الحقائق : ١٢/٤ ، مجمع الأنهر : ١٩/٢

^٣ المبسوط : ١٩٦/١٢-١٩٧ ، معني المحتاج : ٩٢/٢ ، عميرة - أحمد البرلسي - حاشية عميرة على شرح المحلى على مساج الطالبيين للنوري : ٢٣٧/٢

^٤ المبسوط : ١٩٦/١٢-١٩٧ ، تبين الحقائق : ١٢/٤ .

^٥ المعني : ١٦٠/٦ ، المبدع : ١٦٦/٤ ، كتاب القناع : ٢٨٢-٢٨٣/٣ .

^٦ المعني : ١٦٠/٦ .

• مستند أصحاب القول الثاني بما يلي

أولاً - أن السنة وردت في النهي عن بيع الثمار حتى يندو صلاحها ،
فإذا د - صلاح - و - حر بيع جميعها بحيث تؤكل - وإذا ص - حر - حر
بيعها

ثانياً - أن هذه الثمرة لا يمكن حبس أولها عن آخرها ، فحار بيع ما
يد صلاحه بم يد صلاحه^٢

ثالثاً ، أن يكون الموجود أصلاً في العقد ، وما يحدث بعد ذلك تعد^٣

المسألة الثانية : وضع الجائحة

(١٠) باب الجائحة في بيع الثمار والزروع

عن مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الجائحة.

قال مالك : وعلى ذلك الأمر عندنا.^١

إذا أصيبت الثمرة بعد تمام شرائها وقبل استعانتها عن أصلها ، بأفة
سمارية^٢ ، فأنلفتها أو بعضها ، فهل يكون ضمان التالف من البائع أو من
المشتري؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

الأول : أن المشتري هو الضامن لما أنلفتته الجائحة ، وإليه ذهب
الحنفية^٣ ، والشافعي في الجديد^٤.

الثاني : أن ضمان التالف يكون من البائع ، وإليه ذهب المالكية^٥،
والشافعي في القديم^٦ ، والحنابلة^٧.

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب الجائحة في بيع الثمار والزروع : ٦٣١/٢

^٢ للاتصال عليها . (أنظر بيل الأوطار : ١٨٨/٥)

^٣ بكسائي - علاء الدين أبو بكر بن مسعود - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : ٢٣٨/٥ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، الهانوي -
نظر أحمد العثماني - علاء الدين - ٣٩

^٤ النوري - أبو بكر بن يحيى بن شرف الدين - شرح النووي على صحيح مسلم : ٢١٦/١٠ ، ٢١٧ ، شرح محلي
على المسحاج : ٢٣٦/٢ ، الرملي - شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة - نهاية المحتاج شرح المسحاج : ١٥٣/٤ .
١٥٤

^٥ المنقذ : ٢٣٢/٤ ، ابن رشد (المعيد) - محمد بن أحمد بن محمد - بداية المحتشد ونهاية المقصد : ٣
٣٥٧-٣٥٩ ، الغرياني - الصادق عبد الرحمن - المعاملات أحكام وأقوال : ١٠٦ .

^٦ شرح النووي على صحيح مسلم : ٢١٦-٢١٧ ، شرح المحلي على مسحاج الطالين : ٢٣٦/٢ .

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول على أن صمام الجائحة من المشتري بما

يلي :

أولاً : ما رواه مسلم^١، عن أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه قال :
أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دبه ، فقال رسول
الله ﷺ : (تصدقوا عليه) ، فتصدق الناس عليه ، فلم يلبح ذلك وماء دبه .
فقال رسول الله ﷺ لعمراته : (حذروا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك) .

ووجه الاستدلال من هذا الحديث : أنه لو كانت الجائحة توضع عن
المشتري لم يفتقر الرسول إلى أن يأمرهم بالصدقة عليه^٢.

ثانياً : أنه لو كان الأمر بوضع الجائحة للوجوب مطلقاً لم يكن لهية
ﷺ عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها معنى ؛ لأن علته هي حفظ مال المسلم
عن التلف ، فيحمل الأمر على الاستحباب والندب^٣.

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

أولاً : ما رواه مسلم^٤ عن جابر رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال :
(من باع ثمرًا فأصابته جائحة ، فلا يأخذ من أخيه ، علام يأخذ أحدكم مال
أخيه المسلم) .

^١ مسلم بن الحجاج القشيري الباصوري - صحيح مسلم شرح النووي - كتاب المساقاة والمزارعة - وضع الحواشي ٢١٨/١٠

^٢ شرح النووي على صحيح مسلم : ٢١٨/١٠ .

^٣ إعلال السنن : ٢٩/١٤ ، حاشية الحمل : ٢٠٦/٣ ، شرح المحلى : ٢٣٦/٢ .

^٤ صحيح مسلم شرح النووي - كتاب المساقاة والمزارعة - باب وضع الحواشي : ١١٦/١٠

ثانياً : ما رواه مسلم^١ عن جابر أيضاً أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح

ثالثاً : واستدلوا من القياس ، بأن هذه الثمرة أصابتها جائحة قبل أن تستعي عن أصلها ، فجار أن يرجع بها على الساع ؛ أصله إذا كان ذلك بعطش^٢.

رابعاً : أنها في معنى الناقية في يد الساع من حيث أنه يرمه سقيها فكانها تلمت قبل القبض ، فكانت من ضمان البائع^٣.

^١ صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب المساقاة والمراعاة - باب وضع الجوائح : ١١٦/١٠

^٢ المرجع السابق : ١١٨/١٠

^٣ المنتقى : ٣٣٢/٤ .

^٤ شرح النووي على صحيح مسلم : ٢١٦/١٠

المسألة الثالثة : الاستثناء من الجزاف

(١١) باب ما يجوز من استثناء الثمر

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع ثمر حائطه أن له أن يستثني من ثمر حائطه مما بينه وبين ثلث الثمر ، لا يجاوز ذلك ، وما كان دون الثلث فلا بأس بذلك ^١ .

إذا باع الرجل ثمر حائطه جزافاً ^٢ ، ثم أراد أن يستثني من هذا المبيع ، فإنه إما أن يستثني مشاعاً ، كثلث وربع ، أو محدداً كصاع ورطل .

فإن كان المستثنى مشاعاً ، فلا خلاف بين العلماء في جوارحه ، سواء في ذلك الثلث ، أو أقل ، أو أكثر ^٣ .

وإن كان المستثنى محدداً ، فقد اختلف العلماء في حكمه على قولين .

الأول : عدم الجواز ، وإليه ذهب الحنفية في رواية عندهم ^٤ ، ومذهب الشافعية ^٥ ، والحنابلة ^٦ .

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب ما يجوز في استثناء الثمر : ٦٢٢/٢

^٢ بيع الجزاف : هو بيع ما يكال أو يوزن أو يعد بمئة بلا كيل ولا وزن ولا عد . (الشرح الصغير ٤٢/٤)

^٣ بدردير - أبو سركات أحمد بن محمد بن أحمد - الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ٤١/٤ ، المعاملات أحكام وأدلة : ١٠٢ ، حاشية ابن عابدين : ٤٤/٤ - ٤٥ ، مجمع الأنهر : ١٩/٢ - ٢٠ ، شرح النووي على صحيح مسلم : ١٩٥/١٠ ، المجموع : ٤٤٦/١١ ، المغني : ١٧٢/٦ - ١٧٣ ، الكرمي - مرعي بن يوسف - غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والتمسك : ١٢/٢

^٤ مجمع الأنهر : ١٩/٢ - ٢٠

^٥ الشافعي - محمد بن إدريس - الأم : ٦٠/٣٠ ، ٨٤ ، المجموع : ٤٤٦/١١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٩٥/١٠

^٦ المغني : ١٧٢/٦ .

الثاني : الجواز ، وإليه ذهب المالكية^١ ، وظاهر الرواية عند الحنفية^٢ .
واشترط المالكية أن لا يجاور المستثنى ثلث المبيع ، واشترط الحنفية
أن يكون الباقي أكثر من المستثنى .

واستدل أصحاب القول الأول بما يلي :

أولا : ما رواه مسلم^٣ عن جابر رضي الله عنه ، أن الرسول ﷺ نهى
عن الثنيا .

ثانيا : أن المبيع بعد الاستثناء مجهول^٤ ، والمجهول لا يصح بيعه .

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

أولا : أن ما جاز إيراد العقد عليه بانفراده صح استثاؤه منه^٥ ، وإيراد
العقد على الصاع والرطل وما أشبهها جائز شرعا فيجوز استثاؤها من بيع
الجزاف .

ثانيا . أن نهى الرسول ﷺ عن الثنيا إنما هو في استثناء الكثير من
الكثير ، أو الكثير مما هو أقل منه ، أما القليل من الكثير فلا ، والثلث مما دونه
قليل^٦ .

^١ الاستدكار : ١٣٥/١٩ ، المتقى : ٢٣٧/٤ ، المعاملات أدلة وأحكام : ١٠٦ ، ابن العربي - محمد بن
عبدالله الأشيلي - عارضة الأحودي في شرح صحيح الترمذي ٢٨٨ هـ

^٢ حاشية ابن عابدين : ٤٥٤/٤ ، مجمع الأنهر ٢٠٠-١٩٠٢

^٣ صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب البيوع - باب النهي عن المحاقلة وتكرار بيع ثمرة قبل بدو صلاحها
١٩٥/٦٠

^٤ محمد بن الحسن الشيباني - كتاب الحجة على أهل المدينة ٥٦١/٢ ، مجمع الأنهر ٢٠٠٢ ، المجموع
٤٤٦/١١ ، المعنى : ١٧٢/٦ .

^٥ المحصلي - محمد علاء الدين بن علي بن محمد - الدر المختار مع حاشية ابن عابدين : ٤٤/٤ .
^٦ الاستدكار : ١٣٥/١٩

ثالثا : أن العسثنى معلوم بالعبارة والمبيع معلوم بالإشارة ، وجهالة قدر المبيع لا يمنع الجواز^١.

رابعا : أن هذا استثناء لا يدخل عررا في المبيع فلم ينع صحة العقد^٢.

خامسا : أن الحكم للأكثر الغالب ، لا للقليل النادر^٣.

^١ مجمع الأنهر : ١٩/٢ .

^٢ المفتى : ٢٣٧/٤ .

^٣ المعاملات أدلة وأحكام : ١٠٩ .

المسألة الرابعة : بيع الفاكهة

(١٥) باب بيع الفاكهة

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا ، أن من ابتاع شيئا من الفاكهة ، من رطبها أو يابسها ، فإنه لا يبيعه حتى يستوفيه

ولا يباع شيء منها بعهه بعض إلا يدا بيد .

وما كان منها مما ييس فيصير فاكهة يابسة تدخر وتؤكل ، فلا يباع بعهه بعض إلا يدا بيد ، ومثلا بمثل ، إذا كان من صنف واحد .

فإن كان من صنفين مختلفين ، فلا بأس أن يباع منه اثنان بواحد ، يدا بيد ، ولا يصلح إلى أجل .

وما كان منها مما لا ييس ولا يدخر ، وإنما يؤكل رطباً كهيشة البطيخ والقثاء والخربز والجزر والأترج والموز والرمان ، وما كان مثله ، وإن ييس لم يكن فاكهة بعد ذلك ، وليس هو مما يدخر ويكون فاكهة ، قال : فأراه خفيفاً أن يؤخذ منه من صنف واحد اثنان بواحد ، يدا بيد .

فإن لم يدخل فيه شيء من الأجل فإنه لا بأس به .^١

تضمنت هذه المسألة المباحث التالية :

الأول : أن من اشترى شيئاً من الفاكهة من رطبها أو يابسها فإنه لا يبيعه حتى يستوفيه .

الثاني : أنه لا يباع شيء منها بعهه بعض إلا يدا بيد .

^١ الموطأ - كتاب البيع - باب بيع الفاكهة : ١٣١/٢ .

الثالث : أن ما ييس منها ، لا يجوز فيه التفاضل في الصنف الواحد ؛
لأنه أصبح طعاما ربويا بقتات ويدخر .

الرابع : أن مالا يصبح فاكهة بعد يسه ، فإنه أشبه بما لا ييس ، فلا
يقتات ولا يدخر ، فيجوز التفاضل في الصنف الواحد منه ؛ لعدم ربويته .

المبحث الأول : في وجوب استيلاء الطعام في البيع قبل بيعه .

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أنه لا يباع شيء من الطعام قبل قبضه
واستيلائه^١ ، لقوله ﷺ . (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه)^٢ .

المبحث الثاني : في وجوب التقابض فيما يبع من الفاكهة سواء يبع
بجنسه أو بغير جنسه .

أما بيع الفاكهة ، بجنسه فلا خلاف في تحريمه سيئة ؛ لوجود أحد
علتي الربا عند الجميع ، وهي اتحاد الجنس .

فإن كانت الفاكهة مما لا يكال ولا يوزن ، وإنما تعد عدا ، فقد أجاز
الحنفية^٣ ، ورواية عبد الحابلة^٤ ، أن يباع بعضها ببعض نسبة ، إذا اختلف
الجنس ؛ لعدم وجود أحد علتي الربا وهما القدر أو الجنس .

^١ الاستدكار ١٨١/١٩٠ ، المستقى ٢٥٦/٤٠ ، المبسوط ٨/١٢ ، حاشية ابن عابدين : ١٧٩/٤ ، شرح النووي

على صحيح مسلم ١٦٩/١٠ - ١٧٠ ، الأم : ٦٩/٣ - ٧٠ ، المعنى : ١٨٨١٦٣/٦

واستيلاء المبيع يكون بأن يبرأ التمتع منه إلى مباحه ، وبسكته من قبضه . (الاستدكار : ١٨١/١٩)

^٢ الموطأ - كتاب البيوع - باب العبة وما يشبهها : ٦٤٠/٢

^٣ حاشية ابن عابدين : ١٩٥/٤

^٤ المعنى : ٦٥/٦

المبحث الثالث: فيما يصير فاكهة بعد يسه وبقات

أما ما يصير فاكهة بعد يسه فيقتات ويدخر، فلا يجوز التفاصيل في الجنس الواحد منه عند المالكية^١، والحنفية^٢، والشافعي في الجديد^٣، ورواية عند الحنابلة^٤.

فإن كان مما لا يكال ولا يور، وإنما يعد عدا، فيجوز التفاصيل في الجنس الواحد منه عند الحنفية^٥، والشافعي في القديم^٦، ورواية عند الحنابلة^٧. أما عند اختلاف الأجناس، فالجميع منفقون على حوار التفاصيل فيها^٨.

المبحث الرابع: التفاصيل في الجنس الواحد مما لا ينس ولا يدخر من الفاكهة

إذا كانت الفاكهة مما لا ينس ولا يدخر، وإن يست لم تكن فاكهة بعد ذلك، فيجوز التفاصيل في الجنس الواحد منها عند مالك كما مر.

وذهب الشافعي في الجديد^٩، والحنابلة في رواية عندهم^{١٠}، إلى عدم حوار ذلك؛ لاجتماع علتي ربا الفصل وهما الطعم والجنس.

المعنى ٢٥٦/٤

^١ حاشية ابن عابدين : ١٩٧/٤

^٢ النووي - أبو زكريا يحيى بن شرف الدين - روضة الطالبين وعمدة المفتي : ٣٨٤/٣

^٣ المعنى : ٥٦-٥٥/٦

^٤ حاشية ابن عابدين : ١٩٧/٤

^٥ روضة الطالبين : ٣٨٤/٣

^٦ المعنى : ٥٦-٥٥/٦

^٧ المراجع السابقة

^٨ معي المحتاج : ٢٢/٢

^٩ المعنى : ٥٦-٥٥/٦

المسألة الخامسة : بيع ما فيه أحد النقيدين بأحدهما

(١٦) باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعينا

قال مالك من اشترى مصحفا أو سيفاً أو حائماً ، وفي شيء من ذلك ذهب أو فضة بدنانير، فإنه ينظر إلى قيمته ، فإن كانت قيمة ذلك الثلثين، وقيمة ما فيه من الذهب الثلث ، فذلك جائز لا بأس به ، إذا كان ذلك يدا بيد ، ولا يكون فيه تأخير .

وما اشترى من ذلك بالورق مما فيه الورق ، نظر إلى قيمته ، فإن كان قيمة ذلك الثلثين ، وقيمة ما فيه من الورق الثلث ، فذلك جائز لا بأس به ، إذا كان ذلك يدا بيد ، ولم يزل ذلك من أمر الناس عندنا^١.

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

الأول . عدم الجوار ، وإليه ذهب الشافعية^٢، والمذهب عند الحنابلة^٣.

الثاني : الجوار ، وإليه ذهب المالكية^٤ ، والحنفية^٥، والحنابلة في رواية عندهم^٦.

^١ الموطأ - كتاب النزع - باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعينا : ٦٣٦/٢

^٢ الأم ٣١٣ ، المسكي - أبو الحسن علي بن عبد الكافي - مكملة المجموع شرح المهذب ٢٦٤/١٠ ، مصي

المحتاج : ٢٨/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم : ١٧/١١

^٣ المصنوع : ٩٤٠٩٣/٦ ، الإصناف : ٣٤-٣٣/٥

^٤ المستمسك ٢٦٩/٤ ، الشرح الصغير ٧٦/٤ ، ابن حري - أبو القاسم محمد بن أحمد - فوائس الأحكام الشرعية

٢٧٨-٢٧٧

^٥ المبسوط ٥/١٤ ، ابن نجيم - ربي العابد بن إبراهيم - البحر الرائق شرح كبر الدقائق ٢١٣/٦ ، مجمع الأنهر

١١٧/٢ ، حاشية ابن عابدين : ٢٦٢/٤

^٦ المصنوع : ٩٤٠٩٣/٦ ، الإصناف : ٣٤-٣٣/٥

واشترط الحنفية والمحابلة أن يكون الذهب أو الفضة أكثر من الذي في المحلى منهما ، فيكون الذهب أو الفضة التابعة في مقابلة الذهب أو الفضة المشتراة به ، ويبقى الفضل قيمة المحلى منهما .

وأما المالكية فقد اشترطوا لجواز ذلك خمسة شروط^١ وهي :

- ١- أن يكون ذلك النوع من الحلبي مباحا في الشرع استعماله واتخاذ كالسيف والمصحف وخاتم الرجل .
- ٢- أن يكون ما فيه من الذهب أو الفضة تبعا لقيمة المحلى .
- ٣- أن يكون الحلبي مرتبطا بالمحلى ارتباطا في إزالته مضرة وفساد .
- ٤- أن يكون يدا بيد .
- ٥- أن لا يتجاوز الحلبي ثلث القيمة أو ثلث الوزن^٢.

الأدلة :

واستدل أصحاب القول الأول بما رواه مسلم^٣ عن فضالة بن عبيد قال: أتني رسول الله ﷺ وهو بخير بقلادة فيها خرز وذهب ، وهي من المغانم تباع فأمر ﷺ بالذهب الذي في القلادة فتزع وحده ، ثم قال لهم : (الذهب بالذهب وزنا بوزن) .

^١ وإن كان الأصل عليهم المبح ، لأن من يبعه يصنع يبع ذهب وعرض بذهب ، أو يبع فضة وعرض بفضة ، ولكن بعض فيه للضرورة . (حاشية الدسوقي : ٤٠/٣)

^٢ المتفق : ٢٦٩/٤ ، قوانين الأحكام : ٢٧٧-٢٧٨ ، الشرح الصغير : ٧٦/٤ - ٨٧

^٣ صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب المساقاة والمرارعة - باب الربا : ١٦/١١

أما أصحاب القول الثاني فقالوا بأن الحلية - من الذهب أو الفضة - قليلة
فلم تكن مقصودة بالبيع فصارت كأنها هبة^١.

^١ بداية المصنف : ٣٧٦/٣ .

المسألة السادسة : بيع المراطة

(١٨) باب المراطة

قال مالك : الأمر عندنا في بيع الذهب بالذهب ، والورق بالورق مراطة: إنه لا بأس بذلك ، أن يأخذ أحد عشر دينارا بعشرة دنانير يدا بيد ، إذا كان وزن الذهبين سواء عينا بعين ، وإن تفاضل العدد ، والدراهم أيضا في ذلك بمنزلة الدنانير^١.

المراطة هي بيع الذهب بالذهب أو النصة بالمصصة وربما^٢ ، وقد انفرد المالكية بتسمية هذا النوع من البيع مراطة .

وهذا البيع متفق على جوازه بين علماء المذاهب ، ولا اختلاف فيه عندهم^٣.

كما اتفقوا على أن المعتبر فيه الوزن لا العدد^٤ ، إلا أن الحنمية أجازوا الريادة اليسيرة فيما لا يقسم ، كما في بيع الدرهم بالدرهم وأحدهما أكثر وزنا ، فحلله رباطته ، فإنها جائزة ؛ لأنها هبة مشاع لا يقسم^٥.

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب المراطة : ٦٣٨/٢

^٢ آل مبارك - عبدالعزيز بن حمد - نيس المسالك لتعريب المسالك إلى أقرب المسالك : ٣١٧/٣

^٣ بداية المجتهد ٣٧٩/٣ ، نيس المسالك ٣١٩-٣١٧/٣ ، بدائع الصانع ١٩٦/٢ ، شرح الوزي على صحيح مسلم : ١٠/١١ ، معني المحتاج : ٢٤/٢ ، المعني : ٦٠-٦١/٦

^٤ المراجع السابقة

^٥ حاشية ابن عابدن : ١٩٦/٤ .

المسألة السابعة : بيع الطعام قبل قبضه

(١٩) باب العينة وما يشبهها

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا ، الذي لا اختلاف فيه ، أن من اشترى طعاما برا أو شعيرا أو سُلْتا^١ ، أو ذرة أو دخنا أو شيئا من الحبوب القطنية^٢ ، أو شيئا مما يشبه القطنية ، مما تجب فيه الزكاة ، أو شيئا من الأدم كلها ، الزيت والسمن والعسل والخل والجبن والشيرق^٣ واللبن وما أشبه ذلك من الأدم ، فإن المبتاع لا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه^٤.

أصل هذه المسألة ما رواه مالك* عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه) وفي رواية (حتى يقبضه). وهذه المسألة محل اتفاق بين المذاهب ، ولم يخالف فيها أحد منهم^٥. قال ابن المذر^٦ : أجمع أهل العلم على أن من اشترى طعاما فليس له أن يبيعه حتى يستوفيه^٧.

^١ السلت : نوع من الشعر ، وهو حب بين الحنطة والشعر رقيق القشر (المصباح المنير: ١٠٨)

^٢ الحبوب القطنية هي الحبوب التي تطبخ مثل العدس والبقلاء واللوبياء والحمص والأرز والمسم (المصباح المنير ١٩٤)

^٣ الشيرق : (بالميم) دهن السمسم ، فارسي معرب . (المصباح المنير: ١١٧)

^٤ الموطأ - كتاب البيع - باب العينة وما يشبهها : ٦٤٢/٢ .

^٥ م . ن : ص ٦٤٠ .

^٦ الاستدكار ٢٧٠/١٩ ، المتقى ٢٨٩/٤ ، بداية المجتهد ٢٧٦/٣ ، المسوط ٨/١٣ ، ابن القيم - كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيوطي السكندري - شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي ٢٦٤/٥ ، معني المحتاج: ٦٨/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم : ١٦٩/١٠ - ١٧٠ ، المعني : ١٨١/٦ - ١٨٢ .

^٧ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المندر اليسابوري ، ولد سنة ٢٤٤ هـ ، فقيه مجتهد ، صنف في اختلاف الفقهاء ، وكان شيخ الحرم بمكة ، وتوفي فيها سنة ٣١٩ هـ . (وفيات الأعيان . ٢٠٧/٤ ، الأعلام : ٢٩٤/٥ - ٢٩٥)

^٨ المعني : ١٨١/٦ - ١٨٢ .

غير أن مالكا رحمه الله يرى أن محل الهبة في بيع الطعام قبل قبضه
فيما إذا كان بائعه اشتراه بكيل وباعه قبل أن يقبضه ، سواء باعه جزافا أو على
الكيل.

أما لو كان بائعه اشتراه جزافا ثم باعه قبل قبضه كان يبعه جائرا ، باعه
جزافا أو على الكيل ^١.

ودليل هذه المسألة حديث ابن عمر أن النبي ﷺ نهى أن يبيع أحد
طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه ^٢.

ولأن الجراف يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد ، فهو مقبوض
حكما ^٣.

^١ الدسوقي - محمد بن عرفة - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٥٢/٣ .

^٢ أبو داود - سليمان بن الأشعث السجستاني - مس أبي داود - كتاب الإجارة - باب من يبيع الطعام قبل أن يستوفى
٢٥٢/٢ ، السنائي - أحمد بن علي - مس السنائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي - كتاب اليعاقبة - باب
الهبة من يبيع ما اشتري من الطعام بكيل حتى يستوفى : ٢٨٦/٧ .

^٣ الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ١٥٢/٣ .

المسألة الثامنة : لا يُشترى بالمال المسلم فيه

شيئا قبل قبضه

(٢١) باب السلفة في الطعام

قال مالك : الأمر عندنا فيمن سلف في طعام بسعر معلوم ، إلى أجل مسمى ، فحل الأجل ، فلم يجد المتاع عند البائع وفاء مما ابتاع منه ، فأقاله ، فإنه لا ينبغي له أن يأخذ منه إلا ورقه أو ذهبه ، أو الثمن الذي دفع إليه بعينه ، فإنه لا يشتري منه بذلك الثمن شيئا حتى يقبضه منه ، وذلك أنه إذا أخذ غير الثمن الذي دفع إليه ، أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو يبيع الطعام قبل أن يستوفي .

قال مالك : وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام قبل أن يستوفي^١ .

الإقالة في السلم محل اتفاق بين فقهاء المذاهب ، ولا خلاف في ذلك^٢ .

وإنما وقع الاختلاف بينهم هل يجوز للمسلم أن يأخذ عوضا عن المسلم فيه ، على قولين :

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب السلفة في الطعام ٦٤٤/٢

^٢ المتصفي ٣٠١/٤ ، القراملي - شهاب الدين أبو العباس محمد بن إدريس - الدعيرة : ٦٤/٥ ، المرغيباني - برهان الدين عيسى بن أبي بكر - الهداية شرح بداية المبتدي وشروحها ٣٤٥/٥ - ٣٤٦ ، نكمة المحمروع ١٥٩/١٣ ، ١٦٠ ، المعني : ٤١٧/٦ ، غاية المنتهى : ٨٦/٢ ، الشويكي - شهاب الدين أحمد بن أحمد العلوي - التوضيح في الجمع بين المقع والتفيع : ١٦٩

الأول : أن المسلم يرجع برأس ماله، إن كان باقياً، أو مثله إن كان مثلياً، أو قيمته إن لم يكن مثلياً ، وإن أراد أن يأخذ عوضاً عنه فجائر ، وإليه ذهب الشافعية^١ ، وأبو يعلى^٢ ، من الحنابلة^٣ ، وزُفر^٤ ، من الحنفية^٥ .

الثاني : أنه لا يجوز للمسلم أن يأخذ عوضاً عن رأس المال . وإليه ذهب المالكية^٦ ، والحنفية^٧ ، وبعض الحنابلة^٨ .

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول بأن رأس المال عوض مستقر في الدمة فجاء أحد العوض عنه ، كالثلث في المبيع إذا فسخ ، والمسلم فيه مضمون بالعقد، ورأس المال مضمون بعد فسخه^٩

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

أولاً : قوله ﷺ : (من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره)^{١٠} .

^١ تكملة المجموع : ١٦١/١٣

^٢ محمد بن الحسين بن محمد بن حلف الغراء ، ولد سنة ٣٨٠ هـ . عالم عصره في الأصول والفروع ، وأربع الصون ، من أهل بغداد ، له تصانيف كثيرة ، توفي سنة ٤٥٨ هـ . (الأعلام : ٩٩/٦)
^٣ المعني : ٤١٨/٦ .

^٤ زفر بن يهدل بن قيس العبدي ، فقيه كبير ، من أصحاب أبي حنيفة ، ولد سنة ١١٠ هـ . أقام بالبصرة ، ورثه تلاميذه ، وتوفي بها سنة ١٥٨ هـ . (الأعلام : ٤٥/٣)

^٥ الهداية شرح البداية مع شرح فتح القدير : ٣٤٦-٣٤٥/٥ ، مجمع الأنهر : ٤١٨/٦ .

^٦ المستقنى : ٣٠١/٤ - ٣٠٢ ، الاستدكار : ٢٦/٢٠ ، قرانين الأحكام : ٢٩٥

^٧ الدر المختار مع حاشية ابن عابد بن ٢٣٦/٤ ، الهداية شرح لهداية مع شرح فتح القدير ٣٤٦-٣٤٥/٥ ، مجمع الأنهر : ١٠٣/٢ .

^٨ المعني : ٤١٨/٦ .

^٩ المعني : ٤١٨/٦

^{١٠} من أبي دارود - كتاب الإجارة - باب السلف لا يحول ٢٤٧/٢ ، ابن ماجة - أبو عبد الله محمد بن يزيه القروبي - من ابن ماجة - كتاب الفجارات - باب من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره : ٧٦٦/٢ . واللفظ لأبي دارود

ثانيا : أن أصل الحكم بها عند مالك سد الذريعة ، كأن المسلم والمسلم إليه لما علما أن فسخ البيع في شيء آخر لا يجوز ، ذكرنا الإقالة ذكرنا لا حقيقة له يستجير بذلك صرف الطعام في غيره ، وذلك بيع قبل استيفائه^١ .

ثالثا : أنه إن كان بغير رأس المال خرج عن الإقالة إلى البيع الذي لا يجوز في بيع الطعام قبل استيفائه^٢ .

^١ الاستدكار : ٢٦/٢٠ ، المتقى : ٢٠٢/٤

^٢ المتقى : ٣٠٩/٤ - ٣٠٢ .

المسألة التاسعة : بيع الطعام بالطعام إذا كان

من صنف واحد متفاضلا

(٢٢) باب بيع الطعام بالطعام لأفضل بينهما

٥٠ - حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه : أن سليمان بن يسار قال :
في علف حمار سعد بن أبي وقاص ، فقال لغلّامه خذ من حنطة أهلك ،
فابتع بها شعيرا ، ولا تأخذ إلا مثله .

٥١ - وحدثني عن مالك ، عن نافع ، عن سليمان بن يسار أنه أخبره
أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث فني علف دابته ، فقال لغلّامه :
خذ من حنطة أهلك طعاما فابتع بها شعيرا ، ولا تأخذ إلا مثله .

٥٢ - وحدثني عن مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد ، عن ابن
معيقيب الدوسي مثل ذلك .

قال مالك : وهو الأمر عندنا ^١.

أورد الإمام مالك رحمه الله تعالى هذه الآثار مستدلا بها على عدم
جواز التفاضل في الجنس الواحد من المطعومات ، وقد وافقه فقهاء المذاهب
على ذلك كما سبق بيانه في باب بيع الفاكهة ^٢.

والخلاف في هذه المسألة في البر والشعير ، هل هما صنف واحد
أم صنفان ؟

وللعلماء في هذه المسألة قولان :

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب بيع الطعام بالطعام لأفضل بينهما : ٦٤٥/٢ - ٦٤٦

^٢ باب بيع الفاكهة - المسألة الرابعة ص ٣٥

الأول : أنهما صفتان مختلفتان ، وإليه ذهب الحنفية^١ ، والشافعية^٢ ، والمذهب عند الحابلة^٣ .

الثاني : أنهما صنف واحد ، وإليه ذهب المالكية^٤ ، والإمام أحمد في رواية عنه^٥ .

قال ابن رشد^٦ : وسبب الخلاف تعارض اتفاق المصنف فيها واختلافها ، فمن علب الاتفاق قال صنف واحد ، ومن علب الاختلاف قال صنفان أو أصناف^٧ .

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

أنه لو كانا جنسا واحدا لاكتفى عليه الصلاة والسلام بأحدهما ، ولكنه قال : (البر بالبر والشعير بالشعير)^٨ ، فجعلهما صنفين مختلفين^٩ .

أما أصحاب القول الثاني فقد استدلوا بإضافة للآثار السابقة بما يلي :

^١ الحجة على أهل المدينة : ٥٩٨/٢ ، حاشية ابن عابدين : ١٩٧/٤

^٢ مني المحتاج : ٢٢/٢ ، روضة الطالبين : ٣٨٠/٣

^٣ المعنى : ٨١-٧٩/٦ ، الإصناف : ١٧/٥

^٤ المتنقى : ٢/٥ ، بداية المعتمد : ٢٦١/٣ ، قوانين الأحكام الشرعية : ٢٧٩

^٥ المعنى : ٨١-٧٩/٦ ، الإصناف : ١٧/٥

^٦ أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، (الحميد) ، ولد بقرطبة سنة ٥٢٠ هـ وبها نشأ وتعلم الفقه والطب والمنطق ، ومن تأليفه : بداية المعتمد وبهاية المقتصد ، والكليات في الطب ، ومختصر المستقصى في الأصول ، سنة ٥٩٥ هـ . (الديباج : ٢٨٤-٢٨٥)

^٧ بداية المعتمد : ٢٦٢/٣

^٨ صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب المساقاة - باب الرها . ١٤/١١ .

^٩ المعنى : ٨٠/٦ .

أولاً : ما رواه مسلم^١ عن معمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال: بعه ثم اشتر به شعيراً ، فذهب العلامة فأحد صاعاً وريادة بعض صاع ، فلما جاء معمر أحبره بذلك فقال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ اطلق مرده ولا تأخذ إلا مثلاً بمثل ، فإني كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : الطعام بالطعام مثلاً بمثل . قال . وكان طعاماً يومئذ الشعير ، قيل له فإنه ليس بمثله ، قال : إني أخاف أن يضارع^٢ .

ثانياً : أن أحدهما يغش بالآخر ، فكانا كنوعين جنس^٣ .

ثالثاً : أنه مقتات تساوت منفعته ، فوجب أن يحرم فيه التفاضل ، كما لو كان برا كله أو شعيراً كله^٤ .

رابعاً : أنها متفقة في كثير من المانع ، والمتفقة المانع لا يجوز التفاضل فيها باتفاق^٥ .

^١ صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب المساقاة - باب الربا : ١٩/١١ - ٢٠ .

^٢ المصارعة المشابهة . (المصباح المنير : ١٣٧)

^٣ المعنى : ٨١-٧٩/٦

^٤ المتفق : ٣-٢/٥

^٥ بداية المجتهد : ٢٦٢-٢٦١/٣

المسألة العاشرة : وجوب التقابض

في بيع الطعام بالطعام

(٢٢) باب بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا ، أن لا تباع الحطة بالحطة ، ولا التمر بالتمر ، ولا الحطة بالتمر ، ولا التمر بالزبيب ، ولا الحطة بالزبيب ، ولا شيء من الطعام كله ، إلا يدا بيد ، فإن دخل شيئا من ذلك الأجل ، لم يصلح ، وكان حراما ، ولا شيء من الأذم كلها إلا يدا بيد^١ .

اتفق فقهاء المذاهب على أن بيع الطعام بغير جنسه نسيئة غير جائز إذا كان الطعام مما يكال أو يوزن^٢ .

أما إذا لم يكس الطعام مكيلا ولا موزنا ، وإنما يعد عدا ، فقد أجاز الحنفية^٣ ، ورواية عند الحنابلة^٤ ، يعه بغير جنسه نسيئة ؛ لأن علة ربا النسيئة عدمهم هي اجتماع الجنس مع الكيل أو الوزن ، وبيع المعدود بغير جنسه انتفت فيه علة ربا النسيئة عندهم .

^١ الموطأ - كتاب البيع - باب بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما : ٦٤٦/٢

^٢ الاستدكار : ٤١/٢٠ ، المتقى : ٣/٥ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ٤٧/٣ ، الهداية على البداية وشروحها : ٢٧٩/٥ ، حاشية ابن عابدين : ١٩٧/٤ ، الأم : ١٤/٣ - ١٥ ، معي المحتاج : ٢٢/٢ ، روضة الطالبين : ٣٧٩/٣ ، المعنى : ٦١/٦ - ٦٦

^٣ مع القدير . ٢٧٩/٥ ، حاشية ابن عابدين : ١٧٩/٤

^٤ المعنى : ٦١/٦ - ٦٦

المسألة الحادية عشر : بيع الجراف مع معرفة البائع بقدره

(٢٢) باب بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما

قال مالك : ومن صَبَر صبرة^١ طعام ، وقد علم كيلها ، ثم باعها جرافا ، وكم المشتري كيلها ، فإن ذلك لا يصلح . فإن أحب المشتري أن يرد ذلك الطعام على البائع ، رده بما كتبه كيله وغره ، وكذلك كل ما علم البائع كيله وعدده من الطعام وغيره ، ثم باعه جرافا ، ولم يعلم المشتري ذلك ، فإن المشتري إن أحب أن يرد ذلك على البائع رده .

ولم يزل أهل العلم ينهون عن ذلك^٢ .

بيع الطعام جزاءا إما أن يكون معلوم الكيل أو الوزن لدى المتعاقدين أولا . فإن لم يكن معلوم الكيل أو الوزن لهما فلا حلاف في حوار بيعه جزافا^٣ .

أما إن كان معلوم لهما أو لأحدهما فقد اختلف العلماء في ذلك على قولين :

الأول : الجواز ، وإليه ذهب الحنفية^٤ ، والشافعية في الأصح عندهم^٥ .

^١ الصبرة هي الكومة المحتمة من الطعام ونحوه . (أنظر : الموسوعة الفقهية : ٧٤/٩)

^٢ الموطأ - كتاب البيع - باب بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما : ٦٤٧/٢ .

^٣ المتن : ٨/٥ ، المجموع : ٣١٢/٩ ، المضي : ٢٠٤/٦

^٤ إعلاء المس : ٢٢٧/١٤

^٥ مضي المحتاج : ١٦/٢

الثاني : عدم الجواز ، وإليه ذهب المالكية ^١ ، والشافعية في رواية ^٢ ،
والحنابلة ^٣ ، مع ثبوت الخيار للمشتري .

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول بالعقل ، فقالوا : إذا جاز البيع مع جهلها
بمقداره ، فمع العلم من أحدهما أولى ^٤ .

أما أصحاب القول الثاني ، فقد استدلوا بما يلي :

أولاً : أن يبيع مع العلم بمقداره ، يخرج عن الجراف ، وهو إنما أبيع
للضرورة ^٥ .

ثانياً : أن انفراد أحدهما بمعرفة دون الآخر يدخل فيه العرر ، فإن
النائع لا يعدل إلى البيع جرافاً مع علمه بقدر الكيل إلا لتغريب المشتري والعش
له وقد نهى النبي ﷺ عن الفرر والغش ^٦ .

^١ المتفق : ٩٨/٥

^٢ معي المحتاج : ١٦/٢ .

^٣ المعنى : ٢٠٤/٦ - ٢٠٥ .

^٤ إعلاء السنن : ٢٢٧/١٤ .

^٥ المتفق : ٨/٥

^٦ المتفق : ٨/٥ - ٩ ، المعنى : ٢٠٤/٦ .

المسألة الثانية عشر : الشركة والتولية

والإقالة في الطعام وغيره

(٢٣) باب جامع بيع الطعام

قال مالك : ... غير أن أهل العلم قد اجتمعوا على أنه لا بأس بالشرك والتولية الإقالة في الطعام وغيره^١.

هذه المسألة سترد في باب ما جاء في الشركة والتولية والإقالة^٢

المسألة الثالثة عشر : الاستثناء من الجراف

قال مالك : ومن باع طعاما جزافا ، ولم يستثن منه شيئا ثم بدا له أن يشتري منه شيئا ، فإنه لا يصلح له أن يشتري منه شيئا ، إلا ما كان يجوز له أن يستثني منه ، وذلك الثلث فما دونه ، فإن زاد على الثلث صار ذلك إلى المزبنة وإلى ما يكره ، فلا ينبغي له أن يشتري منه شيئا ، إلا ما كان يجوز له أن يستثني منه ، ولا يجوز له أن يستثني منه إلا الثلث فما دونه .

وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا^٣.

وهذه المسألة قد سبق ذكرها في باب بيع الحراف في المسألة الثالثة^٤

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب جامع بيع الطعام : ٦٤٩/٢

^٢ المسألة الحادية والثلاثون ، ص ٨٩

^٣ الموطأ - كتاب البيوع - باب جامع بيع الطعام : ٦٥٠/٢٠

^٤ انظر : ص ٣٢

قال ابن عبد البر^١ : والصبرة عنه - أي مالك - والجزاف من الطعام
كله كثرة الحائط ، سواء في بيع ذلك قبل قبضه كالعروض^٢ .

ومما أصابه الحنفية هنا : إن المشتري إن كان لم يقضه من النائع فلا
يبغي أن يشتري منه شيئا قليلا ولا كثيرا ، وإن كان المشتري قبضه فلا بأس
أن يتناع منه ما أحب^٣ .

^١ الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي ، ولد بقرطبة سنة ٣٦٨ هـ ، شيخ علماء
الأندلس وكبير محدثيها في وقته ، وأحفظ من كان فيها لسنة مائتة ، توفي سنة ٤٦٣ هـ (الديباج ٣٥٧ ، ٣٥٩) .

لأعلام : ٢٤٠ / ٨)

^٢ الاستدكار ٦٦ / ٢٠

^٣ المحبة على أهل المصنعة : ٦٢٦ / ٢

المسألة الرابعة عشر : بيع الحيوان بالحيوان يدا بيد وزيادة دراهم

(٢٥) باب ما يجوز من بيع الحيوان بفضه بيعض والسلف فيه

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا بأس بالجمل بالجمل
مثله وزيادة دراهم يدا بيد ، ولا بأس بالجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم ،
الجمل بالجمل يدا بيد ، والدراهم إلى أجل^١.

اتفق الفقهاء على جواز هاتين الصورتين في البيع ؛ لعدم وجود علة ربا
الفصل عند الجميع^٢.

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب ما يجوز من بيع الحيوان بفضه بعض والسلف فيه ٦٥٢/٢

^٢ ابن العربي - أبو بكر محمد بن عبدالله الأنشلي - إقصر شرح الموطأ ٨٢٨/٢ ، المتقى ٥ ، ٢ ، المسعود
١٢٠/١٢ ، ابن مودود - عبدالله بن محمود الموصلي - الاختيار لتعيل المسائل ٣٠/٢ - ٣١ ، المحمدرع : ٤٠٢/٩ ،
شرح المحلي على المسهاج : ١٦٨/٢ ، المدع : ١٥٠/٩

المسألة الخامسة عشر : السلف في الحيوان

(٢٥) باب ما يجوز من بيع الحيوان بالحيوان بعينه ببعض والسلف فيه .

قال مالك : ومن سلف في شيء من الحيوان إلى أجل مسمى ، فوصفه وحلّاه^١ ، ونقد ثمنه ، فذلك جائز ، وهو لازم للبائع والمبتاع على ما وصفا وحلّيا.

ولم يزل ذلك من عمل الناس الحائز بينهم ، والذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا^٢.

اختلف الفقهاء في حكم السلف في الحيوان على قولين :

الأول : عدم الحوار ، وإليه ذهب الحنفية^٣ ، ورواية عبد الحنابلة^٤.

الثاني : حوار ذلك ، وإليه ذهب المالكية^٥ ، والشافعية^٦ ، وطاهر المذهب عبد الحنابلة^٧.

حلاه ي وصفه (شرح الرقاسي ٢٠١/٣)

^١ الموداء - كتاب البيوع - باب ما يجوز من بيع الحيوان بعينه ببعض والسلف فيه ٢٥٣

^٢ جامع النصاب ٢٩٥ ، سار مني - كمل الدين محمد بن محمود - شرح النصاب على الهدية مع فتح مدير ٣٢٨

سفي . ٢٨٨/٦ ، الكافي . ١١٠/٢ ، المقح ٨٧.٨٦/٢٠

^٣ المنقبي ٢٩١/٥ ، الاستدكار . ٩٢/٢٠ ، الموسوي : ٢٠٥/٣ ، ابن عذالير - أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد

المروزي ثم سفي - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : ٦٤/٤

^٤ المجموع ٤٠٢/٩ ، شرح المحلي على المنهاج ١٦٨/٢ ، روضة الطالبين : ٢٩/٤

^٥ لسفي ٢٨٩.٣٨٨/٦ ، ابن قدامة - أبو محمد مرفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسي - الكافي في فقه الإمام

الميجل أحمد ابن حبل - ١١٠/٢ ، ابن قدامة - أبو محمد مرفق الدين عبدالله بن أحمد المقدسي - المقح

٨٧.٨٦/٢ ، غاية المتوى : ٧٢/٢

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول بما يلي :

أولاً : أن الحيوان لا يمكن ضبطه بالوصف ، ولو وصف لبقيت بعد وصفه جهالة فاحشة مفصية إلى المنازعة ، يتعذر معها تسليمه^١ .

ثانياً : ما رواه ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن السلف في الحيوان^٢ .

ثالثاً : ما روي عن عمر أنه قال : إن من الربا أبواباً لا تحمى ، وإن منها السلم في السن^٣ .

أما أصحاب القول الثاني فقد استدلوا بما يلي :

أولاً : ما رواه مالك^٤ عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استقرض نكراً على إبل الصدقة .

فلما ثبت في الدمة قرضاً ، قيس عليه السلم ، وعلى الكر غيره من سائر الحيوان^٥ .

^١ بدائع الصانع ٢٠٩/٥ ، المنع : ٨٦/٢ - ٨٧ ، الكامي : ١١٠/٢

^٢ الدار قطني - علي بن عمر - سنن الدار قطني وبديله تحقيق المعني على الدار قطني للعظيم أبيادي - كتاب البيوع ٧١،٣

^٣ المعني : ٣٨٨/٦ ، المنع : ٨٦/٢ - ٨٧

^٤ الموطأ - كتاب البيوع - باب ما يجوز من السلف ٦٨٠/٢ ، كما أخرجه مسلم - كتاب المساقاة - باب جوار امراض الحيوان ٣٦/١١

^٥ معني المحتاج : ١١٠/٢

ثانيا . حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشا ، فعدت الإبل فأمره أن يأخذ في قلائص الصدقة ، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة^١ .

ثالثا : أن الحيوان يثبت في الدمة بالصعة ، وقد جاءت السنة في الديات بثبوتها في ذمة من وجبت عليه^٢ .

أما لزوم هذا البيع فسيأتي الكلام عليه في مسألة لزوم البيع على البيرنامح^٣ .

^١ أبو داود - كتاب البيوع - باب الرخصة في الحيوان بالحيوان مسنة : ٢٢٥/٢ .

^٢ الاستدكار : ٩٣/٢٠ ، التمهيد : ٦٤/٤ .

^٣ المسألة العباسية والعشرون ، ص ٧٧ .

المسألة السادسة عشر : بيع الحيوان باللحم

(٢٧) باب بيع الحيوان باللحم

قال أبو الزناد : وكل من أدركت من الناس ينهون عن بيع الحيوان باللحم^١.

وقبل عرض آراء الفقهاء في هذه المسألة لابد من بيان رأي الفقهاء في اللحم هل هو جنس أم أجناس ؟

اختلف الفقهاء في هذا على قولين :

الأول : أن ذوات الأربع أجناس ، وإليه ذهب الحنفية^٢ ، وهو الأطهر عند الشافعية^٣ ، والمذهب عند الحنابلة^٤.

الثاني : أنها جنس واحد ، وإليه ذهب المالكية^٥ ، ووافقهم الشافعية في رأي عددهم^٦ ، وهو رواية عن أحمد^٧ ، وروي عنه أن لحم الوحش جنس^٨.

وبعد معرفة آراء الفقهاء في أجناس الحيوان ، فإنهم اتفقوا على أن بيع اللحم بحيوان من غير جنسه جائز لا خلاف فيه إذا كان يدا بيد ، وإما الخلاف فيما إذا بيع بجنسه متفاضلا على قولين :

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب بيع الحيوان باللحم : ٦٥٥/٢

^٢ بدائع الصنائع : ١٨٩/٥ ، الهداية شرح بداية المبتدي مع فتح القدير : ٢٩٧/٥ ، حاشية ابن عابدين . ٢٠٥/٤

^٣ روضة الطالبين : ٣٩٤/٣ ، معنى المحتاج : ٢٤/٢ ، شرح المحلى : ١٦٩/٢ .

^٤ المعنى : ٨٢/٦ ، المبدع : ١٣٣/٤ .

^٥ الحطاب - أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : ٣٦١/٤

^٦ روضة الطالبين - ٣٩٤/٣ ، معنى المحتاج : ٢٤/٢ ، المحلى على المساج : ١٦٩ ٢

^٧ المعنى . ٨٢/٦ ، المبدع : ١٣٣/٤ .

^٨ المبدع : ١٣٣/٤ .

الأول : الجواز ، وهو رأي الحنفية ^١ ، وقول عند الشافعية ^٢ .

الثاني : عدم الجواز ، وهو رأي المالكية ^٣ ، ومحمد بن الحسن ^٤ من الحنفية ^٥ ، والأظهر عند الشافعية ^٦ ، والمذهب عند الحنابلة ^٧ .

الأدلة :

استدل أصحاب الرأي الأول لما ذهبوا إليه بأنه يبيع موزون بما ليس بموزون ؛ لأن الحيوان لا يوزن عادة ، فيجوز كيفما كان بشرط التعيين ، وجريان ربا الفضل يعتمد اجتماع الوصفين الجنس مع القدر ^٨ .

واستدل أصحاب الرأي الثاني بما يلي :

أولاً : ما رواه مالك ^٩ عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان باللحم .

^١ حاشية ابن عابدين : ٢٠٣/٤ ، الهداية : ٢٩٠/٥ - ٢٩١ ، مجمع الأنهر : ٨٧/٢ ، البحر الرائق : ١٤٤/٦ ، بدائع الصنائع : ١٧٩/٥ ، نيل الحقائق : ٩١/٤ .

^٢ المجموع : ١٩٥/١١ وما بعدها ، معني المحتاج : ٢٩/٢ .

^٣ المتقى : ٢٥/٥ ، الاستدكار : ١٠٧/٢٠ - ١٠٨ ، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ٥٥،٥٤/٣ ، المعاري - أحمد بن محمد - بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مدعي الإمام مالك مع الشرح الصغير : ١١٣ ، بداية المجتهد : ٢٦٢/٣ .

^٤ أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ، ولد بواسط ، سنة ١٢٦ هـ ، ونشأ بالكوفة ، فسمع من أبي حنيفة ، ثم انتقل إلى بغداد ، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة ، توفي بالري سنة ١٨٩ هـ . (الأعلام : ٨٠/٦)

^٥ حاشية ابن عابدين : ٢٠٣/٤ ، الهداية شرح البداية : ٢٩٠/٥ - ٢٩١ ، مجمع الأنهر : ٨٧/٢ ، البحر الرائق : ١٤٤/٦ ، بدائع الصنائع : ١٨٩/٥ ، نيل الحقائق : ٩١/٤ .

^٦ معني المحتاج : ٢٩/٢ ، المجموع : ١٩٥/١١ وما بعدها .

^٧ المعنى : ٩٠/٦ - ٩١ ، كشف القناع : ٢٥٥/٣ ، المدع : ١٣٥/٤ .

^٨ مراجع الحنفية والشافعية السابقة

^٩ الموطأ - كتاب البيع - باب بيع الحيوان باللحم . ٦٥٥/٢ .

ثانيا : أن النبي ﷺ نهى عن بيع حي بميت .^١

ثالثا : ما روي عن ابن عباس أن جزورا نحررت فجاء رجل بعناق فقال:
أعطوني جزءا بهذا العناق ، فقال أبو بكر لا يصلح هذا قال الشافعي : لا
أعلم مخالفا لأبي بكر في ذلك .^٢

رابعا : أن اللحم جسس يجري فيه الربا ، والربا بيع الشيء بأصله الذي
فيه مه ، فلم يجز ، كالزيت بالزيتون .^٣

^١ اليهيم - أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي - كتاب المسالك الكبرى مع الموهب الفقي كتاب البيوع - باب بيع اللحم
بالحيوان : ٢٩٧/٥ .

^٢ المنفى : ٩٠/٦ .

^٣ المنفى : ٢٥/٥ .

المسألة السابعة عشر : بيع اللحم باللحم

(٢٨) باب بيع اللحم باللحم

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندما في لحم الإبل والبقر والعم ، وما أشبه ذلك من الوحوش أنه لا يشتري بعصه ببعض ، إلا مثلاً يمثل ، وزناً يوزن يداً بيد ، ولا بأس به وإن لم يوزن إذا تحرى أن يكون مثلاً يمثل ، يداً بيد^١ .

تكلّمنا على اختلاف العلماء في اللحم هل هو جنس أم أجناس في المسألة السابقة ، فبإزاء عليه كل ما كان من اللحم جنساً واحداً ، فيحرم فيه التفاضل والنساء ، وما كان أجناساً جاز فيه التفاضل لا النساء^٢ .

وقد ذهب إلى أن دوات الأربع أجناس ، كل من الحنفية^٣ ، والأطهر عند الشافعية^٤ ، والمذهب عند الحنابلة^٥ .

وذهب إلى أنها جنس واحد ، المالكية^٦ ، ووافقهم الشافعية في رأي عدهم^٧ ، وهو رواية عن أحمد^٨ ، وروى عنه أن لحم الوحش جنس^٩ .

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب بيع اللحم باللحم : ٦٥٦/٢

^٢ واللحم الذي يعتبر فيه التساوي أو التفاضل هو اللحم على هيئة التي يستعمل عليها في بيع وطح ، وغير ذلك مما يشتمل عليه من عظم وغيره . أنظر المتقى : ٢٦/٥

^٣ بدائع الصنائع : ١٨٩/٥ ، الهداية شرح بداية المبتدي مع فتح المدير : ٢٩٧/٥ ، حاشية ابن عابدين : ٢٠٥/٤

^٤ روضة الطالبين : ٣٩٤/٣ ، مضي المحتاج : ٢٤/٢ ، شرح المعلي : ١٦٩/٢

^٥ المعنى : ٨٤/٦ ، المبدع : ١٣٣/٤

^٦ الحطاب - أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي - مواهب الحليل لشرح مختصر خليل : ٣٩١/٤ .

^٧ روضة الطالبين : ٣٩٤/٣ ، مضي المحتاج : ٢٤/٢ ، المعلي على المهاج : ١٦٩/٢

^٨ المعنى : ٨٤/٦ ، المبدع : ١٣٣/٤

^٩ المبدع : ١٣٣/٤ .

الأدلة :

استدل من ذهب إلى أن ذوات الأربع أحاس ، بأن أصول هذه اللحوم مختلفة الجنس ، فكذا اللحومها ؛ لأنها مروع تلك الأصول ، واختلاف الأصل يوجب اختلاف الفرع^١.

أما المالكية ومن وافقهم ، فقد استدلوا على أن ذوات الأربع جنس واحد بما يلي :

أولاً : أنها متفقة المنافع والأعراض فوجب اتفاق أحاسها^٢.

ثانياً : أنها مشتركة في الاسم الذي لا يقع التمييز بعده إلا بالاصافة فأشبهت أنواع التمر كالمعقلي والبرني^٣.

أما التحري فقد قال ابن عبد البر : لا يجوز التحري عند الشافعي ، ولا عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، وأكثر العلماء في اللحم باللحم^٤.

^١ بدائع الصنائع : ١٨٩/٥ ، فتح القدير : ٢٩٧/٥ ، معني المحتاج : ٢٤/٢ ، المعني : ٨٤/٦ - ٨٥ ، المبدع : ١٣٣/٤

^٢ المتفق : ٢٧-٢٦/٥ ، المعني : ٨٥/٦ ، المبدع : ١٣٣/٤ .

^٣ معني المحتاج : ٢٤/٢ ، حاشية الشيخ عميرة على شرح السحلي : ١٦٩/٢ ، المبدع : ١٣٣/٤

^٤ الاستدكار : ١١٤/٢٠

المسألة الثامنة عشر : بيع المسلم فيه قبل قبضه بأكثر مما اشتراه به

(٣١) باب السلفة في العروض

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا فيمن سلف في رقيق أو ماشية أو عروض ، فإذا كان كل شيء من ذلك موصوفا ، فسلف فيه إلى أجل ، فحلّ الأجل ، فإن المشتري لا يبيع شيئا من ذلك ، من الذي اشتراه منه ، بأكثر من الثمن الذي سلفه فيه ، قبل أن يقبض ما سلفه فيه ، وذلك أنه إذا فعله ، فهو الربا ، صار المشتري إن أعطى الذي باعه ، دنائير أو دراهم ، فأنفع بها ، فلما حلت عليه السلعة ، ولم يقبضها المشتري ، باعها من صاحبها بأكثر مما سلفه فيها ، فصار أن رد إليه ما سلفه ، وزاده من عنده^١ .

إن بيع المسلم فيه إما أن يكون قبل قبضه أو بعده ، وفي كلا الحالتين إما أن يكون من بئعه أو غيره ، وفي هذه الأحوال إما أن يكون بأكثر من الثمن أو بمثله أو بأقل ، وما أورده مالك رحمه الله في هذه المسألة هو بيع المسلم فيه قبل قبضه من بئعه بأكثر من الثمن الذي سلفه فيه .

وهذه المسألة مما اتفق على تحريمها فقهاء المذاهب ، من غير مخالفة من أحد منهم^٢ .

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب السلفة في العروض : ٦٥٩/٢ .

^٢ المتقى : ٣٢/٥ ، الاستدكار : ١٥٧/٢٠ ، حاشية ابن عابدين : ٢٣٩/٤ ، البحر الرائق : ١٧٩/٦ ، فتح المديبر : ٣٤٥/٥ ، المحلى على المهاج : ٢١٤/٢ ، المجموع : ٢٤٦/٩ ، المعنى : ٢١٥/٦ ، المبدع : ١٩٨ ٢ ، كنشاف القناع : ٣٠٦/٣ .

وسبب تحريمها عند مالك ، أنها من باب سد الذرائع ، كما ذكر ذلك في نص المسألة ، فإنها وسيلة إلى الربا . قال الباجي^١ : لأنه يكون حينئذ قد دفع إليه دينارا وأخذ منه دينارين^٢ .

ومن الأدلة الأخرى على تحريمها ما يلي :

أولا : أن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام قبل قبضه^٣ .

ثانيا : أن النبي ﷺ نهى عن ربح مالم يضمن^٤ .

الثالث : أنه يبيع لم يدخل في صمائه فلم يجر بيعه كالطعام قبل قبضه^٥ .

أبو بوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب النخعي القرطبي المالكي ، ولد سنة ٤٠٣ هـ ، من بيت علم وساهمة .
مضى العلم عن شيوخ لأندلس وله رحلتان للمشرق وتصانيف مشهورة ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٤٧٤ هـ .
(ديباح ١٢٠-١٢٢)

^١ المتقى : ٥ / ٣٢ .

^٢ سبق تخريجه ، ص : ٣٦ .

^٣ الترمذي - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة - صحيح الترمذي بشرح غارضة الأحوذى - كتاب البيوع - باب مدعاء في كراهة بيع مالم يضمن عندك : ٢٤٣/٥ ، ابن ماجة - كتاب النجارات - باب النهي عن بيع مالم يضمن عندك وعن ربح مالم يضمن : ٧٣٨/٢ .

^٤ المعنى : ٤٦٥/٦ .

المسألة التاسعة عشر : في بيع ما يوزن

(٣٢) باب بيع التحاس والحديد وما أشبههما مما يوزن

قال مالك : الأمر عندنا فيما كان مما يوزن، من غير الذهب والفضة، من الحاس والشبه^١ والرصاص والآثك^٢ والحديد والقضب^٣ والتين والكُرْسُف^٤ وما أشبه ذلك مما يوزن ، فلا بأس بأن يؤخذ من صنف واحد اثنان بواحد يدا يدا، ولا بأس أن يؤخذ رطل حديد برطل حديد ، ورطل صُفْر برطل صُفْر .

.....

قال مالك : وما اشترت من هذه الأصناف كلها فلا بأس بأن تبعه قبل أن تقبضه من غير صاحبه الذي اشترته منه إذا قبضت ثمنه ، إذا كنت اشترته كيلا أو وزنا.

فإن اشترته جزافا فبعه من غير الذي اشترته منه بنقد أو إلى أجل .

وذلك أن ضمانه منك إذا اشترته جزافا ، ولا يكون ضمانه منك إذا اشترته وزنا ، حتى تزنه وتستوفيه .

وهذا أحب ما سمعت إلي في هذه الأشياء كلها ، وهو الذي لم يزل عليه أمر الناس ببلدنا .^٥

^١ قال القوسى (الشبه) بضم السين من أعتاد ما يشبه الذهب في لونه وهو رَمْع الصُّفْر (المصباح المير ١١٥)

^٢ لاثك هو رصاص الخالص ، ومثل الرصاص الأسود (المصباح المير ١٠)

^٣ القضب كل حرفة غلاب يستطع عقدها ، وما قطف من الأغصان لسيده أو القسي (القوسى المحيط

(١٦١)

^٤ كرسف هو القطن (المصباح المير ٢٠٢)

^٥ حوتاً كتاب بيع باب بيع التحاس والحديد وما أشبههما مما يوزن ٢٦١

المسألة العشرون : في بيع ما يكال أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب

(٣٢) باب بيع النحاس والحديد وما أشبههما مما يوزن

قال مالك : الأمر عندنا فيما يكال أو يوزن ، مما لا يؤكل ولا يشرب، مثل العَصْفُر^١ والنوى والخَبْط^٢ والكَتَم^٣، وما يشبه ذلك، أنه لا بأس بأن يؤخذ من كل صنف منه اثنان بواحد يدا بيد، ولا يؤخذ من صنف واحد منه اثنان بواحد إلى أجل، فإن اختلف الصنفان، فإن اختلفتهما، فلا بأس بأن يؤخذ منهما اثنان بواحد إلى أجل . وما اشترى من هذه الأصناف كلها، فلا بأس بأن يباع قبل أن يستوفى ، إذا قبض ثمنه من غير صاحبه الذي اشتراه منه .^٤

ذكر مالك رحمه الله تعالى في هاتين المسألتين أحكام ما يوزن من غير الذهب والفضة ، ومن غير ما يقتات ويدخر من الطعام .

وتضمنت هذه الأصناف أربعة أحكام عند مالك :

الأول: جواز التفاضل في الجنس الواحد منه دون النساء .

الثاني: جواز بيعه قبل قبضه بثلاثة شروط .

الثالث: أن ما اشترى منه جزاءا جار يبعه نقدا وموجلا بشرط بيعه على غير من اشترى منه .

^١ العَصْفُر نوع من السات (قاموس المحيط ٥٦٧)

^٢ الخَبْط ورق الشجر يد تقطعه (المصباح لمير ٦٦)

^٣ كَتَم بث يختب به لسود (المصباح لمير ٢٠٠)

^٤ الموطأ كذب البيوع - باب بيع النحاس والحديد وما أشبههما من ج ٢ ٦٦٢

الرابع : جواز التفاصيل والسماء عند اختلاف الأجناس في عسر
المطعمومات .

ومذاهب العلماء في أحكام هذه المسألة على ما يأتي :

الأول: أما التفاضل في هذه الأجناس ، فقد ذهب الحموية ^١ ،
والمشهور عند الحنابلة ^٢ ، إلى عدم جواز بيع هذه الأصناف بعضها ببعض
متفاضلا ؛ لتوفر علتي الربا عندهم ، وهما الكيل أو الوزن مع القادر وهو
الجنس ، وهذه الأصناف داخلة تحت هاتين علتين .

وأما الشافعية ^٣ ، ورواية عند الحنابلة ^٤ ، فما كان من هذه الأصناف
مطعوما بحري فيه ربا المفضل في الجنس الواحد منه ، وإن لم يكن مطعوما فلا
ربا فيها .

أما جوار التفاصيل فيها عند مالك ؛ فلو جرد أحد علتي الربا عنده ،
وهي الجنس ، فجار فيها التفاصيل ، ووافقه الحنابلة في رواية عندهم ، فيما
عدا ما يكال أو يوزن من المطعمومات .^٥

الثاني: أما بيع هذه الأصناف قبل قبضها ، فمذهب الحموية ^٦ ،
والشافعية إلى عدم جواز ذلك مطلقا ^٧ .

^١ المححة على أهل المدينة : ٦٥٨/٢ - ٦٦٠ ، شرح فتح القدير : ٢٧٩/٥

^٢ الكامي : ٥٣/٢

^٣ المجموع : ٣٩٥/٩

^٤ الكامي : ٥٤/٢

^٥ الكامي : ٥٤/٣

^٦ المنصور : ٨١٣

^٧ مجموع : ٢٦١ ، حنسي على الدين في ملك من محمد فحسي - دمشق - كذابه لأخبار في حل عبده

لاختصار : ١٣٣

ودهب الحائنة إلى جوار بيع الميع قبل قبضه لبائعه ، أما بيعه لغير
بائعه فلا يجوز . وفي رواية عندهم أن ما عدا الكيل والموزون والمعدود
يجوز بيعه قبل قبضه .

واشترط لها مالك رحمه الله ثلاثة شروط وهي :

الأول: أن يباع على غير صاحبه الذي اشتري منه .

الثاني: قبض ثمنه من المشتري .

الثالث: أن يكون مشتري بالكيل أو الوزن .

الثالث: أما ما اشتري من هذه الأصناف جزاء فوافق الحائنة المالكية
فيه في جواز التصرف فيه قبل القبض لأنه مضمون على المشتري^١ .

أما الحنفية والشافعية فلم يجيزوا ذلك كما سبق .

الرابع : وأما عدد اختلاف الأصناف في غير المطعومات ، فلا خلاف
في جواز التفاضل والنساء عند الجميع .

المسألة الحادية والعشرون : شراء مافي بطون الإناث

(٣٤) باب بيع الغرر

قال مالك : الأمر عندنا أن من المخاطرة والغرر ، اشتراء مافي بطون الإناث من النساء والدواب ؛ لأنه لا يُدري أيخرج أم لا يخرج ، فإن خرج لم يدرك أيكون حسنا أم قبيحا ، أم تاما أم ناقصا ، أم ذكرا أم أنثى ، وذلك كله يتفاضل، إن كان على كذا فقيمه كذا ، وإن كان على كذا فقيمه كذا^١.

هذه المسألة من المسائل المتفق عليها بين فقهاء المذاهب^٢.

والأصل فيها ما رواه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن بيع المضامين والملاقيح^٣.

كما اتفق الفقهاء على أن علة التحريم هي الغرر ؛ للجهالة وعدم القدرة على التسليم.

موطأ - كتاب البيع - باب بيع الغرر ٦٦٥/٢

^١ المسمى ٤٢٥ ، الشرح بذكر مع حاشيته ٥٧٣ ، الشرح لصعب ١٣٨٤ ، المجموع ١٩١٣ حاشية

بن عابدس ٤٤٤ ، صلاح حمود - محمد بن عمرو - دور الحكماء في شرح عمر الحكماء ٢٩٢ - ٢٩٣ - محمد بن

٣٢٢٣ ، ٣٢٢٤ - حاشية ٢٩٢٩ - المصنف ٢٧٤-٢٨٠ ، اكتشاف تاريخ ١٦٦٣ ، عنه لمحيى ٢٩٩٦ -

مشوكة في محمد بن علي بن محمد - دليل لأئمة شرح مصنف لأحمد ١٥٨٥

^٢ مس بكري - كتاب بيع - باب بيع نخبه ٣٤١٥

المسألة الثانية والعشرون : الشرط في البيع قبل تمام العقد وبعده

(٣٤) باب بيع الغرر

قال مالك : في رجل باع سلعة من رجل ، على أنه لا نقصان على
المبتاع : إن ذلك بيع غير جائز ، وهو من المخاطرة .

وتفسير ذلك : أنه كأنه استأجره بربح إن كان في تلك السلعة ، وإن
باع بنقصان ، أو برأس المال ، فلا شيء له ، وذهب عناؤه باطلا ، فهذا
لا يصلح ، وللمبتاع في هذا أجرة بمقدار ما عالج من ذلك ، وما كان في
تلك السلعة من نقصان أو ربح فهو للبائع وعليه ، وإنما يكون ذلك إذا
فاتت السلعة وبيعت ، فإن لم تفت فسخ البيع بينهما .

قال مالك : فأما أن يبيع رجل من رجل سلعة ، يبتا بيعها ، ثم يندم
المشتري ، فيقول للبائع : ضع عي . فيأبى البائع ، ويقول : بع فلا نقصان
عليك . فهذا لا بأس به ؛ لأنه ليس من المخاطرة ، وإنما هو شيء وضعه له ،
وليس على ذلك عقدا بيعهما . وذلك الذي عليه الأمر عندنا .

تضمن كلام مالك رحمه الله مسألتين :

الأولى : البيع بشرط عدم النقصان على البائع .

الثانية : تبرع البائع للمشتري ببعض القيمة بعد تمام العقد ولرومه .

فالمسألة الأولى قد وافق مالكا رحمه الله فيها سائر المذاهب ، لأن هـ .
الشرط باطل عند الجميع .

وأیضا فإن هذه المسألة تحرم من وجه آخر ، وهو أنها إجارة على ثمن
مجهول ، ومن شروط صحة الإجارة معرفة الثمن عند الجميع .^١

والمسألة الثانية ، وهي ترع النافع للمشتري بعد لزوم العقد ، فمتفق
عليها بين المذاهب أيضا ؛ لأن العقد سلم مما يفسده ابتداءً^٢ . وقوله : بع فلا
نقصان عليك ، فهي عدة وعده بها^٣ ، وليس ذلك مما يفسد العقد اتفاقا

^١ حاشية ابن عابدین : ١٣٤/٤ ، مجمع الأمهر : ٦٦/٢ ، المجموع : ٣٦٨/٩ - ٣٦٩ ، ابن قاسم - عبدالرحمن بن

محمد العصمي المجدي - حاشية الروض المربع شرح زاد المستمع ٤٠٢/٤

^٢ لابن قاسم : ١٩١ ١٩٢ ، إبداء شرح إبداء مع شروحه ١٢٨/٧ ، معنی المحتاج : ٣٢٤/٢ ، المعنی

١٥ ٨

^٣ - معنی ٢٣ ٥

١٩٦ ٢٠ ، معنی ٨٥ ٣

المسألة الثالثة والعشرون : البيع على البرنامج

(٣٥) باب الملامسة والمناظرة

قال مالك في الساح المُدْرَج في جرابه ، أو الثوب القبطي المدرج في طيه : إنه لا يجوز بيعهما حتى يُتَشْرَا ، ويُنظر إلى ما في أجوافهما ، وذلك أن بيعهما من بيع الغرر ، وهو من الملامسة .

قال مالك : وبيع الأعدال على البرنامج ، مخالف لبيع الساح في جرابه ، والثوب في طيه ^١ ، وما أشبه ذلك .

فَرَّقَ بين ذلك ، الأمر المعمول به ، ومعرفة ذلك في صدور الناس ، وما مضى من عمل الماضين فيه ، وأنه لم يزل من يبيع الناس الجائزة ، والتجارة بينهم التي لا يرون بها بأسا ؛ لأن بيع الأعدال على البرنامج على غير نشر لا يراد به الغرر ، وليس يشبه الملامسة ^٢ .

ذكر مالك رحمه الله تعالى بيع البرنامج في باب الملامسة ، لبيان حكم هذا البيع ، وأنه مخالف لبيع الملامسة المهي عنه ، وإنما أبيع بيع البرنامج استثناء لحاجة الناس .

وسياتي الكلام على بيع البرنامج في بابه ^٣ .

^١ نصح المدرج في جرابه ، والثوب القبطي المدرج في طيه ، هذه تشبة لمقابله لاعتقاده فلا يرون فيها شيء ، ويبدو ظاهرهما من غير معرفة لثوبها وما فيها ونسبتها . وأما البرنامج فهي الورقة المكتوب فيها ما في البضاعة من أنواع الثياب ووصفها . وهذه لبيع يسمى بيع لعاب حتى تحسن

^٢ الموطأ : كتاب البيع . باب الملامسة والمناظرة ٦٦٧ ٢

^٣ حاشية حاشية الموطأ : باب البيع على البرنامج . ص ٧٧

المسألة الرابعة والعشرون : ما يحسب في بيع المراهبة وما لا يحسب

(٣٦) باب بيع المراهبة

قال مالك : الأمر المحتتم عليه عندنا في البز^١ يشتره الرجل ببلد، ثم يقدم به بلدا آخر ، فيبيعه مراهبة^٢ : إنه لا يحسب فيه أجر السماسرة ، ولا أجر الطي ولا الشد ، ولا الفقة ، ولا كراء بيت ، فأما كراء البز في حملانه ، فإنه يحسب في أصل الثمن ، ولا يحسب فيه ربح ، إلا أن يعلم البائع من يساومه بذلك كله ، فإن ربحوه على ذلك كله بعد العلم به فلا بأس به.^٣

المراهبة هي أن يشتري شخص سلعة بثمن معلوم ويبيعها لآخر بالثمن الذي اشتراها به مع ربح معلوم يتفنان عليه.^٤

والربح إما أن يكون على الحملة أو على التفصيل ، فالجملة أن يقول : اشتريتها بعشرة وتربحي ديناراً أو دينارين ، والتفصيل أن يقول : تربحي درهما لكل دينار.^٥

والبائع في بيع المراهبة إما أن يبين ما أتفق على السلعة وما بدله هو فيها على التفصيل ويطلب بعد ذلك ربحاً ، أو لا يبين ذلك .

^١ البز : ثياب ، أو ما عدا ثياب من الثياب ونحوها (القاموس المحيط ٦٤٧)

^٢ قال من العربي : هذا باب عويص ليس له في القرآن ولا في السنة ترجعة . عويص لا تأتي منه قول : عويص وحل منه البيع وحرم الربا (ماقتضى هذا الإطلاق هو : كل بيع إلا ما قام لتفصيل على ربه (نفس ٨٤٦٢)

^٣ الموهبة - كتاب البوع - باب بيع المراهبة ٢٦٨٢

^٤ بين المسائل ٤١٩٣

^٥ قريب لأحكامه ٢٨٩

فإن بين ذلك تفصيلا ، وطلب عليه ربحا ، فذلك جائز عند الجميع .
 لقوله تعالى : ﴿إلا أن تكون نجارة عن تراص منكم﴾^١ وقد رضى بذلك ،
 وقوله ﷺ . (إما البيع عن تراص)^٢ ، وقوله : (المسلمون على شروطهم)^٣
 كما اتفقوا على أن الناع إذا قال : اشتريتها بكدا ، فإنه لا يحسب إلا
 رأس مال السلعة من غير زيادة .

فإن قال : تحصلت على السلعة بكدا ، أو قامت علي بكدا ، وب
 يشبهها من الألفاظ ، فإنه يحسب في رأس المال ما كان له عين قائمة في
 السلعة ويقصد للإسترباح ، كالخياطة والصباغة وغيرها ، وأضاف الحمية أنه
 يلحق بذلك كل ما جرى العرف بالحاقه برأس المال .^٤

واشترط الشافعية^٥ ، والحنابلة^٦ ، في الصحيح من مذهبيهما بيان الثمن
 وما أضيف إليه .

وذهب المالكية^٧ ، والشافعية^٨ ، إلى أن ما يمكن أن يقوم به الناع
 بنفسه ، وليس له عين قائمة ، فإنه لا يحسب في رأس المال .

^١ المنفى : ٤٥/٥ ، الاستدكار : ٢٠٠/٢٠ - ٢٠١ ، الدخيرة : ١٦٦/٥ ، الهداية على البداية وشروحها : ٢٥٥/٥ ،
 مجمع الأنهر : ٧٥/٢ ، روضة الطالبين : ٥٣٠/٣ ، المعنى : ٢٦٦/٦ ، الكافي : ٩٥/٢
^٢ سورة الباء : ٢٩

^٣ ابن ماجة - كتاب التجارات - باب بيع الخيار : ٧٣٧/٢ .

^٤ أبو داود - كتاب الأقضية - باب في الصلح : ٢٧٣/٢

^٥ المنفى : ٤٥/٥ ، الاستدكار : ٢٠٠/٢٠ - ٢٠١ ، الدخيرة : ١٦٦/٥ ، الهداية على البداية وشروحها : ٢٥٥/٥ ،
 مجمع الأنهر : ٧٥/٢ ، روضة الطالبين : ٥٣٠/٣ ، المعنى : ٢٦٦/٦ ، الكافي : ٩٥/٢ .

^٦ معني المحتاج : ٧٨/٢

^٧ معني ٢٦٦/٦

^٨ من وشد - د الوعد محمد بن أحمد النعماني (لحد) - المعتمدات المسبقات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من
 لأحكام الشرعيات وحصلات محكمات لأحكام مسائلها مشكلات ١٢٦٢ قواس لأحكام ٢٨٩ ،

مدونة المحمود ٤٠٩٣

^٩ معني المحتاج ٧٨٢ - روضة المعنى ٢٠٢

ودهب المالكية^٤ إلى أن ما يسأجر عليه المائع عادة رلاً يقوم به نفسه
بحسب هي رأس المال ، ولا يحسب له ربح ، فإن قام به نفسه كان كسابعه

المندوب المحدث ٢٢٦،٢ ، قرين الأحكام ٢٨٩ ، سنة المحدث ٩/٢ ٤

المسألة الخامسة والعشرون : لزوم البيع على البرنامج

(٣٧) باب البيع على البرنامج

قال مالك : الأمر عندنا في القوم يشترون السلعة ، البز ، أو الرقيق ، فيسمع به الرجل ، فيقول لرجل منهم : البز الذي اشتريت من فلان قد بلغتني صفته وأمره ، فهل لك أن أربحك في نصيبك كذا وكذا ؟ فيقول : نعم ، فيربحه ، ويكون شريكا للقوم مكانه ، فإذا نظر إليه رآه قبيحا واستغلاه .

قال مالك : ذلك لازم له ، ولا خيار له فيه إذا كان ابتاعه على برنامج وصفة معلومة .

قال مالك في الرجل يقدم له أصناف من البز ، ويحضره السوام ويقرأ عليهم برنامجهم ، ويقول : في كل عدل كذا وكذا ملحفة بصرية ، وكذا وكذا رِيطة سابرية^١ ، ذرعها كذا وكذا ، ويسمي لهم أصنافا من البز ، فيشترون الأعدال على ما وصف لهم ، ثم يفتحوها فيستغلونها ويندمون .

قال مالك : ذلك لازم لهم إذا كان موافقا للبرنامج الذي باعهم عليه .

قال مالك : وهذا الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا ، يجيزونه بينهم ، إذا كان المتاع موافقا للبرنامج ، ولم يكن مخالفا له^٢ .

اصطلح المالكية على تسمية هذا النوع من البيع ببيع البرنامج ، وهو من باب بيع الغائب على الصفة الذي تناوله فقهاء المذاهب الأخرى من غير فرق بين ما كان على البرنامج أو على غيره .

^١ نوع رقيق من حب ، قيل منه بئى ساجر مذكورة من كور فارس (تصحيح نصيحي ١٠٠)

^٢ معومات كتاب النوع باب بيع على البرنامج ٢٧٠

وقد اختلف الفقهاء في بيع الغائب على الصفة على ثلاثة أقوال إجمالاً:

الأول : عدم جواز بيع الغائب مطلقاً ، وهو الأظهر عند الشافعية ^١.

الثاني : جواز بيع الغائب مطلقاً ، سواء كان على الصفة أو عدمها ، وهو مذهب الحنفية ^٢ ورواية عند الحنابلة ^٣.

الثالث : جواز بيع الغائب إذا كان على الصفة ، وهو مذهب المالكية ^٤ ، والقول القديم للشافعية ^٥ ، والأظهر عند الحنابلة ^٦.

واشترط المالكية لجوازه أن يكون غائباً عن المجلس ، أو أن يكون في فتحه ضرر أو فساد ^٧.

واشترط الحنابلة أن يذكر في صفات الغائب ما يكفي في صحة السلم ^٨.

الأدلة :

استدل المانعون وهم الشافعية في الأظهر عندهم بأن البيع على الصفة فيه غرر ، وقد نهى النبي ﷺ عن الغرر ^٩.

^١ المحلي على المنهاج . ٦٤/٢ ، المجموع ٢٨٨/٩ ، معني المحتاج : ١٨/٢ كفاية لأخبار : ١٢٩/١

^٢ الحجة على أهل المدينة . ٦٧٠/٢ - ٦٧١ ، الدر المختار : ٧٠/٢ - ٧١ ، فتح القدير : ١٣٧/٥ ، البحر الرائق .

٣١/٦ ، مجمع الأنهر : ٣٤/٢ - ٣٥ ، حرر المحكم : ٢٩٤/٢ - ١٩٥ .

^٣ المغني : ٣٢/٦ .

^٤ المتقى : ٥٤/٥ ، المقدمات الممهدات : ٧٩/٢ ، تبيين السالك : ٣٠١/٢ .

^٥ المجموع : ٢٨٨/٩ ، معني المحتاج : ١٨/٢ ، المحلي على المنهاج : ٦٤/٢ .

^٦ المغني : ٣١/٦ .

^٧ المتقى : ٥٤/٥ .

^٨ المعنى : ٣٢/٦ .

^٩ صحيح مسلم - كتاب البيوع - باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر : ١٥٧/١٠ .

واستدل المجيزون بما روي عن عثمان وطلحة أنهما قايما داربهما بالكوفة ، والأخرى بالمدسة ، فقيل لعثمان : إنك قد عبت ، فقال : ما أبالي . لأنني بعت مالم لم أراه . وقيل لطلحة ، فقال : لي الخيار ؛ لأنني اشتريت م لم أراه . فتحاكما إلى حجير ، فجعل الخيار لطلحة ^١ .

وهل المبيع على الصفة لازم أم لا ؟ على قولين :

الأول : أنه غير لازم ، ويشت للمشتري خيار الرؤية إذا رآه ، سواء كان موافقا للوصف أم لا ، وهو مذهب الحنفية ^٢ ، والشافعي في القديم ^٣ ، والأظهر عند الحنابلة ^٤ ؛ لحديث : (من اشترى مالم يره فهو بالخيار إذا رآه) ^٥ ، وحديث : (ليس الخبر كالمعاينة) ^٦ .

الثاني : أنه لازم ، ولا خيار للمشتري إذا كان موافقا للوصف ، وهو مذهب المالكية ^٧ ، ورواية عند الحنابلة ^٨ ؛ لأن الرؤية تقوم مقام الوصف .

^١ السنن الكبرى - كتاب البيوع - باب من قال يجوز بيع العين العائنة : ٢٦٨/٥ .

^٢ فتح القدير : ١٣٧/٥ ، درر الحكم : ١٩٥/٢ .

^٣ المجموع : ٢٨٨/٩ .

^٤ المعنى : ٣١/٦ .

^٥ ابن حبل - الإمام أبي عبدالله أحمد بن حبل - الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حبل الشيباني - كتاب

جامع الموعظ والحكم - باب ما جاء في أحاديث حرب معرى الأمتال ٢٠٧/١٩

^٦ السنن الكبرى - كتاب البيوع - باب من قال يجوز بيع العين العائنة : ٢٦٨/٥

^٧ المقدمات الممهدة : ٧٩/٢

^٨ المعنى : ٢٤/٦

المسألة السادسة والعشرون : خيار المجلس

(٣٨) باب بيع الخيار

٧٩- حدثني يحيى عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : (المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ، ما لم يتفرقا ، إلا بيع الخيار) .

قال مالك : وليس لهذا عندنا حد معروف ، ولا أمر معمول به فيه.^١

اختلف العلماء في خيار المجلس^٢ على قولين :

الأول : القول بثبوته ، فيحق لكلا المتعاقدين فسخ العقد ما دام في مجلس العقد ، وبهذا القول أخذ الشافعي^٣ ، وأحمد^٤ .

الثاني : القول بعدم ثبوته ، فيلزم العقد بتفرق المتعاقدين بالأقوال ، وبهذا أخذ مالك ، وأبو حنيفة^٥ .

الأدلة :

استدل أصحاب الرأي الأول بما يلي :

^١ موطأ - كتاب بيع - باب بيع الخيار ٦٧١٢

^٢ هو طلب خبر وأمرين ، بدلالة فتح أو صححه

^٣ مجموع ١٨٤٩ ، معني محتاج ٤٣٢ ، كنهه وأخبار ١٣٥١

^٤ معني ١١٠٦ ، فتح ٢٤٢

^٥ شرح فتح أحمد ٨٦٥

قوله ^١ (متبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا
إلا بيع الخيار)

فظاهر هذا الحديث يدل على أن البيع يبقى معلقا ما دام المتبايعان
مجتمعين في مجلس العقد، ثم إن ابن عمر رضي الله عنه ، وهو راوي
الحديث قد فسّر هذا الحديث بقيام أحد المتبايعين من مجلس العقد ،
وخروجه من البيت ^٢.

واستدل أصحاب الرأي الثاني بما يلي :

أولا : أن خيار المجلس يعارضه عموم الكتاب العرير ، فمن ذلك قوله
تعالى : ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾ ^٣.

فالذي شهد له مطوق هذه الآية ، هو أن لزوم العقد منوط برضى المتعاقدين ^٤.

ثانيا : قوله تعالى : ﴿واشهدوا إذا تباعتم﴾ ^٥

فالإشهاد ، إما أن يكون بعد التفرق ، أو قبله ، فإن كان بعد التفرق ،
فمعنى ذلك أنه وقع بعد لزوم العقد ، فلا معنى للإشهادة ، وإن كان الإشهاد
قبل التفرق ، فغير ممكن ؛ لأن محل الإشهاد بعد لزوم العقد ^٦.

الصفة كتاب سماع باب مع الخيار ٦٧١/٢

^١ مجمع بحاري شرح مع الدرر - كتاب سماع باب إذا اشترى شيئا فوهب من صاحبه قبل أن يتفرقا : ٤ ، ٢٣٥

^٢ مورد ساء ٢٩

^٣ من عاشر محمد طاهر تحرير وسود ٢٤٥

^٤ مورد ساء ٢٨٢

^٥ مورد ساء ١٤١٣

المسألة السابعة والعشرون : اختلاف المتبايعين في الثمن

(٣٨) باب بيع الخيار

قال مالك : الأمر عددا في الرجل يشتري السلعة من الرجل ، فيختلفان في الثمن ، فيقول البائع : بعثتها بعشرة دنانير ، ويقول المتاع : ابتعتها منك بخمسة دنانير إنه يقال للبائع : إن شئت فأعطيها للمشتري بما قال ، وإن شئت فأحلف بالله ما بعث سلعتك إلا بما قلت ، فإن حلف قيل للمشتري : إما أن تأخذ السلعة بما قال البائع ، وإما أن تحلف بالله ما اشتريتها إلا بما قلت ، فإن حلف برئ منها ، وذلك أن كل واحد منهما مدع على صاحبه .^١

إذا اختلف المتبايعان في الثمن ، فإنه إما أن يكون لأحدهما بينة أو لا .

فإن كان لأحدهما بينة عمل بها ، وهذا محل اتفاق بين الجميع .

فإن لم تكن لأحدهما بينة ، أو كان لكل منهما بينة وتعارضتا ، فإنهما يتحالمان ، لقول الرسول ﷺ : (اليمين على المدعى عليه)^٢ ، وكل منهما مدع ومدعى عليه .

وهل يبدأ باليمين الناع أم المشتري ؟^٣ اختلف في ذلك الفقهاء على

قولين :

^١ حوط - كتاب الموع - باب بيع الخيار ٢٧١ ٢٧٢

^٢ صحيح البخاري - كتاب الزعم - باب إذا حلف أحد من المتبايعين ونحوه فأنسه على مدعيه ونجس على مدعي

عليه ١٩٥٥ - صحيح مسلم - كتاب الوصية - باب من عصى المدعى عليه ٢١٢

^٣ وذلك إذا كان قد قس المتاع نفسه - وهي حصة التي تكتم عنها مدعيه (من مسمى ٥ ٦)

الأول : يبدأ يمين المشتري ، وهو رواية لأبي حنيفة ، ووافقه محمد ابن الحسن ^١ ، وقول عند الشافعية ^٢ .

الثاني : يبدأ يمين البائع ، وهو ما ذهب إليه الإمام مالك ، وأبو حنيفة في رواية عنه ^٣ ، والشافعي ^٤ ، وأحمد ^٥ .

الأدلة :

استدل أصحاب الرأي الأول بما يلي :

أولاً : أن المشتري أظهرهما إنكاراً ، واليمين على المنكر ^٦ .

ثانياً . أن تسليم الثمن على المشتري ، وهو أول التسليمين ، فتكون أول اليمينين عليه ^٧ .

ثالثاً : أن البائع يدعي عليه زيادة ثمن ، والأصل براءة دمنه منها ، ولأن المبيع في ملكه فيقوى جانبه ^٨ .

واستدل أصحاب الرأي الثاني بما يلي :

أولاً : ما رواه الإمام مالك ^٩ في هذا الباب عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : (أيما يمين تابعا ، فالقول ما قال البائع ، أو يترادان) .

^١ المبسوط : ٣٠/١٣ .

^٢ المهدب مع تكملة لمجموع : ٢٩/١٣ ، معي المحتاج : ٩٥/٢ ، روضة الطالبين : ٥٨١/٣ .

^٣ المبسوط : ٣٠-٢٩/١٣ .

^٤ المهدب مع تكملة لمجموع : ٢٩/١٣ ، معي المحتاج : ٩٥/٢ ، روضة الطالبين : ٥٨١/٣ .

^٥ المعنى : ٢٧٨/٦ .

^٦ المبسوط : ٣٠/١٣ .

^٧ مرجع السابق .

^٨ معي المحتاج : ٩٦٢ .

^٩ المبسوط : كتاب البيع - باب بيع الخبز : ٦٧١٢ .

ثانيا : أن ملكه أقدم من ملك المبتاع ، والإيجاب الذي من جهته قبل
القبول الذي من جهة المبتاع .^١

ثالثا : أن الشرع جعل القول قول البائع ، وهو يقتضي الاكتفاء بيمينه ،
وإن كان لا يكتفى بيمينه ، فلا أقل من أن يبدأ بيمينه .^٢

رابعا : أن جانبه أقوى ؛ لأن المبيع يعود إليه بعد القسح المترتب على
التحالف ؛ ولأن ملكه على الثمن قد تم بالعقد ، وملك المشتري على المبيع لا
يتم إلا بالقبض .^٣

^١ المتن : ٦٠/٥ - ٦١ .

^٢ المبوط : ٣٠/١٣ .

^٣ معني المحتاج : ٩٦/٢ ، المعني : ٢٨٠/٦ .

المسألة الثامنة والعشرون : ضع وتعجل

(٣٩) باب ما جاء في الربا في الدين

قال مالك : الأمر المكروه الذي لا اختلاف فيه عندنا أن يكون للرجل على الرجل الدين إلى أجل ، فيضع عنه الطالب ويعجله المطلب ، وذلك عندنا بمنزلة الذي يؤخر دية بعد محله عن غريمه ، ويزيده الغريم في حقه . قال : فهذا الربا بعينه ، لا شك فيه ^١.

هذه المسألة مما اتفق على تحريمها المذاهب الأربعة ، وهي المسماة (صع وتعجل) ^٢. كما اتفقوا على أن علة التحريم هي أنه جعل للربان مقدارا من الثمن ، كما في ربا الجاهلية أنه لما راد له في الأجل زاد له عوصه ثمنا ، وذلك لا يجوز أخذ العرض عليه ^٣.

وقد روي عن الشافعي جوازها ^٤.

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب ما جاء في الربا في الدين : ٦٧٣/٢ .

^٢ الاستدكار : ٢٦٢/٢٠ ، المتقى : ٦٥/٥ ، قوانين الأحكام : ٢٧٨ ، بداية المجتهد : ٢٧٥/٣ ، مجمع الأنهر

٣١٥/٢ ، درر الحكام : ٤٩٤/٢ ، الهداية شرح البداية وشروحها : ٤٢/٢ ، مضي المحتاج : ١٧٩/٢ ، تكملة

لمجموع : ٣٨٧/١٣ ، روضة الطالبين : ١٩٦/٤ ، المعنى : ١٠٩/٦ ، كنز الدقائق : ٢٩٢/٣

^٣ المرجع المصنف

قوانين الأحكام شرعية ٢٧٨ - بداية المجتهد ٢٧٥/٣ .

المسألة التاسعة والعشرون : تأجيل الدائن مدينه مقابل

شراء سلعة بأكثر من الدين إلى أجل

(٣٩) باب ماجاء في الربا في الدين

قال مالك في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار إلى أجل ، فإذا حلت قال له الذي عليه الدين : يعني سلعة يكون ثمنها مائة دينار نقدا بمائة وخمسين إلى أجل : هذا بيع لا يصلح ، ولم يزل أهل العلم ينهون عنه .

قال مالك : وإنما كره ذلك ؛ لأنه إنما يعطيه ثمن ما باعه بعينه ، ويؤخر عنه المائة الأولى إلى الأجل الذي ذكر له آخر مرة ، ويزداد عليه خمسين دينارا في تأخير عنه ، فهذا مكروه ، ولا يصلح ، وهو أيضا يشبه حديث زيد بن أسلم في بيع أهل الجاهلية ، إنهم كانوا إذا حلت ديونهم ، قالوا للذي عليه الدين : إما أن تقضي ، وإما أن تربى ؟ فإن قضى أخذوا ، وإلا زادوهم في حقوقهم ، وزادوهم في الأجل .^١

وصورة المسألة : أن يكون لرجل على آخر مائة دينار إلى أجل ، فإذا حل الأجل ، ولم يكن مع المدين وفاء دينه ، فيقول الذي عليه الدين : يعني سلعة قيمتها مائة دينار نقدا بمائة وخمسين إلى أجل آخر ، ثم يشتريها صاحب الدين من المدين بمائة نقدا ، فيفي المدين دينه الأول بهذه المائة ، ويبقى عليه مائة وخمسين دينار إلى الأجل الجديد ، فهي صورة مشابهة جدا لربا الجاهلية المذكور .

وقد اختلف العلماء في حكم هذه الصورة على قولين :

المدونة كتاب البيوع - باب ما جاء في الربا في الدين . ٦٧٣

الأول : الجواز وإليه ذهب الحنفية^١ ، والشافعية^٢ .

وعللوا لذلك بأن البائع والمشتري لم يشترطا أمرا يفقد به الشراء^٣ .

الثاني : عدم الجواز وإليه ذهب المالكية^٤ ، والحنابلة^٥ .

ودلك لأنه يشبه الربا وذريعة إليه ، ولأنه يدخل فيه أيضا بيع وسلف المنهي عنه^٦ .

^١ الحجة على أهل المدينة : ٦٩٤/٢ .

^٢ المجموع : ٢٦٩/٩ ، الأم : ٧٩-٧٨/٣ .

^٣ الحجة على أهل المدينة : ٥٩٤/٢ .

^٤ المنتقى : ٦٦/٥ .

^٥ المعنى : ٢٦٠/٦ - ٢٦٣، ٢٦١ .

^٦ الموطأ - كتاب البيوع - باب السلف وبيع العروض بعضها بعض : ٦٥٧/٢ .

المسألة الثلاثون : بيع المشتري ما ابتاعه على كيـله الأول

(٤٠) باب جامع الدين والجـول

قال مالك في الذي يشتري الطعام فيكتاله ، ثم يأتيه من يشتريه منه ،
فيخبر الذي يأتيه أنه قد اكتاله لنفسه واستوفاه ، فيريد المبتاع أن يصدقـه
ويأخذـه بـكيـله : إن ما بيع على هذه الصفة بنقد فلا بأس به ، وما بيع على
هذه الصفة إلى أجل فإنه مكروه حتى يكتاله المشتري الآخر لنفسه .

وإنما كره الذي إلى أجل ؛ لأنه ذريعة إلى الربا ، وتخوف أن يدار
ذلك على هذا الوجه بغير كيل ولا وزن ، فإن كان إلى أجل فهو مكروه ،
ولا اختلاف فيه عندنا ^١ .

اختلف الفقهاء في بيع المشتري ما ابتاعه بالكيل من غير كيل جديد ،
اعتمادا على تصديق المشتري له في الكيل الأول ^٢ على ثلاثة أقوال :

الأول : عدم الجواز ، وإليه ذهب الحنفية ^٣ ، والشافعية ^٤ .

الثاني : الجواز مطلقا ، وإليه ذهب والحنابلة ^٥ .

الثالث : الجواز إذا كان البيع نقدا ، وإليه ذهب المالكية ^٦ .

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب جامع الدين والجول : ٦٧٥/٢

^٢ لم يفرق الجمهور بين ما بيع نقد أو سعة في الحكم على هذه المسألة . (انظر : إغلاء السنن : ٢٣٠/١٤)

^٣ الحجة على أهل المدينة . ٦٩٦/٢ ، المسوط : ١٠/١٣ ، درر المحكمات : ٢٢٨/٢ - ٢٢٩ ، حاشية ابن عابدس

١٨٢ ٤

^٤ معني المحتاج : ٧٤/٢ ، المحلى على المساج : ٢١٧/٢

^٥ المعنى : ٢٠٥ ٦

^٦ المعنى : ٧٥ ٥ ، مدانه صحيحه : ٢٠٥ ٦ - ٢٠٦ ، ٢٩٧

الأدلة :

استدل المانعون بما يلي :

أولاً : أنه ﷺ نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان ، صاع
البائع وصاع المشتري ^١.

ثانياً : قوله ﷺ : (إذا ابتعت فاكتل ، وإذا بعت فكل) ^٢.

ثالثاً : أن الكيلان قد يقع بينهما تفاوت ، فلم يحز الاقتصار على الكيل
الأول ^٣.

واستدل المالكية على عدم جواز بيعه مؤجلاً بأنه ذريعة إلى الربا كما
ذكره مالك ، ووجهه أن البائع إما صدقه مقابل الأجل ، فكأنه قرض جر
نفعاً.

^١ المسكوكات - كتاب البيوع - باب الرجل يتناع طعاماً كيلاً ولا يبيعه حتى يكتله لعمه ثم لا يبرأ حتى يكيله على
مشرية : ٣١٦/٥ ، ابن ماجه - كتاب التجارات - باب النهي عن بيع الطعام قبل ما لم يقبض : ٧٥٠/٢ .

^٢ المسكوكات - كتاب البيوع - باب الرجل يتناع طعاماً كيلاً ولا يبيعه حتى يكتله لنفسه ثم لا يبرأ حتى يكيله على
مشرية : ٣١٥/٥ - ٣١٦ ، الفتح الربيعي لترتيب مسند الإمام أحمد - كتاب البيوع - باب الأمر بالكيل والوزن والنهي
عن بيع طعام حتى يجري فيه الصاعان ٤٨٠١٥ .

^٣ معني صحيح ٧٤٢

المسألة الحادية والثلاثون : الشركة التولية

والإقالة قبل القبض

(٤١) باب ما جاء في الشركة والتولية والإقالة

قال مالك : الأمر عندنا ، أنه لا بأس بالشرك ، والتولية ، والإقالة منه ، في الطعام وغيره ، قبض ذلك أو لم يقبض ، إذا كان ذلك بالنقد ، ولم يكن فيه ربح ولا ضيعة ولا تأخير للثمن ، فإن دخل ذلك ربح أو ضيعة أو تأخير من واحد منهما ، صار بيعا يحله ما يحل البيع ، ويحرمه ما يحرم البيع ، وليس بشرك ولا تولية ولا إقالة .^١

إن الشركة والتولية والإقالة ، إما أن يدخلها الأجل والربح والرضيعة أو لا . فإن دخلها شيء من ذلك ، فلا خلاف بين العلماء أنها لا تصح إلا بعد القبض ؛ لأنها أصبحت بيعا^٢ ، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الطعام قبل أن يستوفى^٣ .

فإن لم يدخلها شيء من ذلك ، فيختلف الحكم في الشركة والتولية عنه في الإقالة .

فأما الإقالة فقد وافق أئمة المذاهب مالكا رحمه الله في جوازها قبل القبض ؛ لأنها فسخ عند الجميع .^٤

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب ما جاء في الشركة والتولية والإقالة : ٦٧٦/٢ .

^٢ الاستدكار : ١٠/٢١ - ١١ .

^٣ سبق تحريره ص ٣٦ .

^٤ المححة على أهل المدينة : ٧٠٦/٢ ، مجمع الأنهر : ٧٢/٢ ، مختصر الترمذي مع الأم : ٩٣/٣ ، روضة الطالبين .

٤٩٥/٣ ، المعنى : ١٩٩/٦ ، التوضيح : ١٦٠ .

وحالفه الجميع في حكم الشركة والتولية ، فلم يحيزوها قبل القبض ؛
لأنها من أنواع البيع عددهم ، فدخل في عموم النهي عن بيع الطعام قبل أن
يستوفى .^١

واحتج مالك رحمه الله لما ذهب إليه بأن الشركة والتولية والإقالة من
عقود المعروف والمكاملة ، فاستثنى من بيع الطعام قبل قبضه ، كما استثنى
بيع العريضة من النهي عن بيع الرطب بالتمر .^٢

ويشهد لذلك ما روي في المدونة مرسلا أن رسول الله ﷺ قال : (من
ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه ، إلا ما كان من شرك أو إقالة أو تولية)^٣.

^١ الحجة على أهل المدينة : ٧٠٦/٢ ، إغلاء المسكن : ٢١٨/١٤ ، المجموع : ٢٦٥/٩ ، معني المحتاج : ٧٦/٢ ،
٧٧ ، روضة الطالبين ٥٢٧/٣ ، ٥٢٨ ، مختصر المربع مع الأم : ٩٢/٣ ، المعنى : ١٨٨/٦ ، ١٩٤ .

^٢ المنقذ : ٧٨/٥ ، القس : ٨٢٩/٢

^٣ محمود - عبد السلام بن سعيد الفيرواني - المدونة الكبرى - كتاب البيع - باب ما جاء في الرجل يتبع السلعة أو
الغلام ، ٨١/١ . ورواه كلهم ثقات . (انظر تفريغ أحاديث المدونة : ١٠٩٥/٣)

المسألة الثانية والثلاثون : المساومة في البيع

(٤٥) باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة

قال مالك : ولا بأس بالسوم بالسلعة توقف للبيع ، فيسوم بها غير واحد.

قال : ولو ترك الناس السوم عند أول من يسوم بها ، أخذت بشبه الباطل من الثمن ، ودخل على الباعة في سلعهم المكروه .

ولم يزل الأمر عندنا على هذا .^١

وهذا الذي ذكره مالك رحمه الله هو ما اتفق على جوازه المذاهب الأربعة .^٢

أما حديث النهي عن سوم المسلم على سوم أخيه^٣ ، فمحمول عند الجميع على حالة ركون البائع إلى المشتري أو السائم ، واستقرارهما على الثمن ولم يبق إلا شيء يسير بينهما ، فهذا هو المنهي عنه ، أو أن يعرض بائع آخر سلعة له للمشتري ليأخذها ، ويترك سلعة أخيه^٤ .

^١ الموطأ - كتاب البيوع - باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة : ٦٨٤/٢ .

^٢ المتقى ١٠١/٥ ، بداية المحتند ٣١٨/٣ ، فوائس الأحكام الشرعية ٢٩٠ ، العاية على النهاية ٢٣٩/٥ ، حاشية ابن عابدين ١٤٦/٤ ، دور الحكام ٢٢١/٢ ، مجمع الأنهر ٦٩/٢ ، نكطة المجموع ١٧/١٣ - ١٨ ، معي المحتاج ٣٧/٢ ، روضة الطالبين ٤١٥/٣ - ٤١٦ ، شرح المحلى ١٨٢/٢٠ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٥٨/١٠ ، ابن حجر - شهاب الدين أحمد بن علي الصقلاني - فتح الباري شرح صحيح البخاري : ٣٥٤/٤ ، المعنى ٣٠٧/٦ - ٣٠٨ ، الكافي : ٢٥/٢ ، كتاب القناع : ١٨٢/٣ .

^٣ رواه مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (لا يسوم الرجل على سوم أخيه) ، كما رواه السنائي ٢٥٨/٧ .

^٤ وابن ماجة : ٧٣٤/٢ .

^٥ مراجع الفقه السابقة .

الخاتمة

الحمد لله الذي بعثته تتم الصالحات ، وبعد ، فقد توصلت في ختام هذا البحث إلى عدة نتائج منها :

- أن مالكا رحمه الله لم يفرد بمسألة من المسائل التي استدل عليها بعمل أهل المدينة ، بل لا بد له من موافق من أحد المذاهب في أو أكثرها .
- أن من وافق مالك في مسألة من المسائل يستدل عليها بأحاديث ، فهي ثابتة عند مالك بعمل أهل المدينة .
- وهذا يوصلنا إلى أن الأخذ بعمل أهل المدينة ، إنما هو أخذ للمسألة ، واتباع لها .

ملحق (١) ببيان الموافق والمخالف من المذاهب

العدد	المسألة	المصطلح	الموافق	المخالف
١	بيع المتابع من الثمار	الأمر عندنا	بعض الحنفية	ظاهر المذهب عند الحنفية والشافعية والحنابلة
٢	وصع الجائحة	الأمر عندنا	الشافعي في القديم والحنابلة	الحنفية والشافعي في الجديد
٣	الاستثناء من الجزاف	الأمر المجتمع عليه عندنا	ظاهر الرواية عند الحنفية	رواية عبد الحنفية والشافعية والحنابلة
٤	بيع الفاكهة	الأمر المجتمع عليه عندنا	الحنفية والشافعي في القديم والحنابلة في رواية	الشافعي في الجديد ورواية عند الحنابلة
٥	بيع ما فيه أحد النقيدين بأحدهما	لم يزل ذلك من أمر الناس عندنا	الحنفية والحنابلة في رواية	الشافعية والمذهب عند الحنابلة
٦	بيع المراطة	الأمر عندنا	جميع المذاهب	—
٧	بيع الطعام قبل قبضه	الأمر المجتمع عليه عندنا	جميع المذاهب	—
٨	لا يشتري بالمال المسلم فيه شيئا قبل قبضه	الأمر عندنا	الحنفية وبعض الحنابلة	الشافعية وزفر من الحنفية وأبو يعلى من الحنابلة
٩	بيع الطعام بالطعام إذا كان من صنف واحد متفاضلا	الأمر عندنا	رواية عن الإمام أحمد	الحنفية والشافعية والمذهب عند الحنابلة
١٠	وجوب التقابض في بيع الطعام بالطعام	الأمر المجتمع عليه عندنا	جميع المذاهب	—

١١	بيع الجزاف مع معرفة البائع بقدره	لم يزل أهل العلم يسهون عن ذلك	الشافعية في رواية والحنابلة	الحنفية و الشافعية هي الأصح عندهم
١٢	بيع الحيوان بالحيوان يدا بيد وزيادة دراهم	الأمر المجتمع عليه عندنا	جميع المذاهب	—
١٣	السلف في الحيوان	لم يزل ذلك من عمل الناس، والذي لم يزل عليه أهل العلم يبلدنا	الشافعية وظاهر المذهب عند الحنابلة	الحنفية ورواية عند الحنابلة
١٤	بيع الحيوان باللحم	كل من أدركت من الناس	محمد بن الحسن من الحنفية والأظهر عند الشافعية والمذهب عند الحنابلة	الحنفية وقول عند الشافعية
١٥	بيع اللحم باللحم	الأمر المجتمع عليه عندنا	الشافعية في رأي عندهم ورواية عن أحمد	الحنفية والأظهر عند الشافعية والمذهب عند الحنابلة
١٦	بيع المسلم فيه قل قبضه بأكثر مما اشتراه به	الأمر المجتمع عليه عندنا	جميع المذاهب	—
١٧	في بيع ما يوزن ١- جواز التفاضل فيها	الأمر عندنا وهو الذي لم يزل عليه أمر الناس عندنا	الشافعية ورواية عند الحنابلة	الحنفية والمشهور عند الحنابلة

			٢- وجوب التقاضي فيها	
			٣- بيعها جزفا	
الحنفية والشافعية	الحنابلة		١٨ شراء ما في بطون الإناث	
—	جميع المذاهب	الأمر عندنا		
الحنفية والشافعية	الحنابلة		١٩ الشرط في البيع قبل تمام العقد وبعده	
—	جميع المذاهب	وذلك الذي لم يزل عليه الأمر عندنا		
			٢٠ ما يحسب في بيع المراهقة ومالا يحسب	
—	جميع المذاهب	الأمر المجتمع عليه عندنا		
			٢١ لزوم البيع على البرنامج	
الأظهر عند الشافعية	الحنفية والقديم للشافعي والحنابلة	الأمر عندنا ... وهذا الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا	١- جوازه	
الحنفية والشافعي في القديم والأظهر عند الحنابلة	رواية عند الحنابلة		٢- لزومه	
			٢٢ خيار المجلس	
الشافعية والحنابلة	الحنفية	ليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه		
رواية لأبي حنيفة وقول عند الشافعية	أبو حنيفة في رواية والشافعية الحنابلة	الأمر عندنا	٢٣ اختلاف المتابعين في الثمن	

٢٤	صع وتعجل	الأمر المكروه الذي لا اختلاف فيه عندنا	جميع المذاهب	—
٢٥	تأجيل الدائن مدينه مقابل شراء سلعة بأكثر من الدين إلى أجل	لم يزل أهل العلم ينهون عنه	الحنابلة	الحنفية والشافعية
٢٦	بيع المشتري ما ابتاعه على كيله الأول	مكروه ولا اختلاف فيه عندنا	الحنابلة	الحنفية والشافعية
٢٧	الشركة والتولية والإقالة قبل القبض ١- الشركة والتولية ٢- الإقالة	الأمر عندنا	— جميع المذاهب	جميع المذاهب —
٢٨	المساومة في البيع	الأمر عندنا	جميع المذاهب	—

**ملحق (٣) ببيان تكرار مصطلحات عمل أهل المدينة عند مالك
في الموطأ^١**

المصطلح	تكراره
الأمر عندنا	١٣٦
الأمر المجتمع عليه عندنا	٥٩
الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا	٣٦
الأمر الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ، والأمر الذي أدركت عليه الناس عندنا	٧٥
السنة عندنا	٤٠
فعل المسلمين	٢

^١ العدد المذكور يشمل المصطلح الوارد في الحذف ومنحته

الفهارس

- ١- فهرس الآيات
- ٢- فهرس الأحاديث
- ٣- فهرس الأشعار
- ٤- فهرس المصطلحات الفقهية
- ٥- فهرس الأعلام
- ٦- فهرس المصادر والمراجع
- ٧- فهرس الموضوعات

١. فهرس الآيات

العدد	الآية	رقمها	الصفحة
١	- البقرة - ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ﴾	٢٨٢	٨١
٢	- النساء - ﴿ إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾	٢٩	٨١، ٧٥
٣	- التوبة - ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ﴾	١٠٠	١٢
٤	- الزمر - ﴿ فبشر عباد ، الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ﴾	١٨-١٧	١٢

٢. فهرس الأحاديث

العدد	الحديث	الصفحة
	- أ -	
١	(إذا ابتعت فاكل ، وإذا بيعت فكل)	٨٩
٢	(استقرض النبي ﷺ بكرا على إبل الصدقة)	٥٧
٣	(أمر النبي ﷺ بالذهب الذي في القلادة فزرع وحده ، ثم قال : الذهب بالذهب وزنا بوزن)	٣٩
٤	(أمر النبي ﷺ بوضع الجوائح)	٣١
٥	(أمره أن يجهز جيشا ، فنقدت الإبل فأمره أن يأخذ في فلائص الصدقة)	٥٨
٦	(إنما البيع عن تراض)	٧٥
٧	(إنما المدينة كالكير تنفي عجبها ، وينصع طيبتها)	٨
٨	(أيما يبعين تبايعا ، فالقول ما قال البائع ، أو يترادان)	٨٣
	- ب -	
٩	(البر بالبر والشعير بالشعير)	٤٨
١٠		
	- ت -	
١١	(تصدقوا عليه ، فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال ﷺ لغرمائه : خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك)	٣٠
	- ط -	
١٢	(الطعام بالطعام مثلا بمثل)	٤٩

- ل -

- ١٣ (لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا أبدلها الله خيرا منه)
٩
- ١٤ (لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة)
٨
- ١٨ (اللهم بارك لنا في ثمرنا ، وبارك لنا في مدينتنا ، وبارك لنا في صاعنا ...)
٨
- ١٩ (ليس الخبز كالمعينة)
٧٩

- م -

- ٢١ (المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار)
٨١، ٨٠
- ٢٢ (والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون)
٩
- ٢٣ (المسلمون على شروطهم)
٧٥
- ٢٤ (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه)
٩٠، ٤٢، ٣٦
- ٢٥ (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه ، إلا ما كان من شرك أو إقالة أو تولية)
٩١
- ٢٦ (من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره)
٤٥
- ٢٧ (من اشترى ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه)
٧٩
- ٢٨ (من باع ثمرا فأصابته جائحة ، فلا يأخذ من أحبه ، علام يأخذ أحدكم مال أخيه المسلم)
٣٠

- ن -

- ٢٩ (نهى النبي ﷺ أن يبيع أحد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه)
٤٣

٦٠	(نهى النبي ﷺ عن بيع حي بميت)	٣٠
٨٩	(نهى النبي ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان ، صاع البايع وصاع المشتري)	٣١
٣٣	(نهى النبي ﷺ عن الثنيا)	٣٢
٥٧	(نهى النبي ﷺ عن السلف في الحيوان)	٣٣
٧٩	(نهى النبي ﷺ عن الغرر)	٣٤
	- ي -	
٨٢	(اليمين على المدعى عليه)	٣٥

٣. فهرس الأشعار

الصفحة	البحر	البيت
٨	الكامل	وإذا نظرت إلى البلاد رأيتها تشقى كما يشقى الرجال وتسعد محمد سيد الكونين والثقلين
٨	السيط	من والفريقين من عرب ومن عجم

٤. فهرس المصطلحات الفقهية الواردة

في المسائل المبحوثة

المصطلح	الصفحة
- أ -	
أجل :	
- تأجيل الدائن مدینه مقابل شراء سلعة بأكثر من الدين إلى أجل	٨٦
اختلاف :	
- اختلاف المتبايعين في الثمن	٨٢
استثناء :	
- الاستثناء من الجزاف	٥٣، ٣٢
إقالة :	
- الإقالة في السلم	٤٤
- الشركة والتولية الإقالة قبل القبض	٩٠، ١٥٣
- ب -	
برنامج :	
- جواز البيع على البرنامج	٧٣
- لزوم البيع على البرنامج	٧٨
بيع :	
- بيع الثمار بعد بدو الصلاح	٢٦
- بيع ما فيه أحد التقدين بأحدهما	٣٨
- بيع الذهب بالذهب وزنا (المرافلة)	٤١
- بيع الطعام قبل قبضه	٤٢
- بيع الجزاف قبل قبضه	٤٣
- بيع الطعام بغير جنسه نسيئة	٥٠

٥١	- بيع الجراف مع العلم بكيه أو وزنه
٥٥	- بيع الحيوان بالحيوان يدا بيد وزيادة دراهم
٥٩	- بيع اللحم بحيوان من غير جنسه يدا بيد
٥٩	- بيع اللحم بحيوان من جنسه متفاضلا
٦٤	- بيع المسلم فيه قبل قبضه بأكثر مما اشتراه به
٦٨	- بيع ما يوزن قبل قبضه
٧١	- البيع بشرط عدم النقصان على البائع
٧٤	- ما يحسب في بيع المراجعة
٧٨	- بيع الغائب على الصفة
٨٢	- اختلاف المتبايعين في الثمن
٨٨	- بيع المشتري ما ابتاعه على كياله الأول
	- ت -
	تبرع :
٧١	- تبرع البائع للمشتري ببعض القيمة بعد تمام العقد
	تفاضل :
٣٧	- التفاضل في بيع الفاكهة اليابسة
٣٧	- التفاضل في الجنس الواحد مما لا يدخر من الفاكهة
٤٧	- التفاضل في الجنس الواحد من الأطعمة
٦٨	- التفاضل في الجنس الواحد مما يوزن
	تولية :
٩٠، ٥٣	- الشركة والتولية الإقالة قبل القبض
	- ج -
	جائحة :
٢٩	- وضع الجائحة

	جزاف :
٤٣	- بيع الجزاف قبل قبضه
٥٣،٣٢	- الاستثناء من الجزاف
٥١	- بيع الجزاف مع العلم بكياله أو وزنه
٦٩	- التصرف في الجزاف قبل قبضه
	جنس :
٣٧،٣٦	- بيع الفاكهة بجنسها
٤٨	- البر والشعير صنف أم صنفان
٦٢،٥٩	- اللحم جنس أم أجناس
	- خ -
	خيار :
٨٠	- ثبوت خيار المجلس
	- د -
	دين :
٨٥	- الربا في الدين
٨٦	- تأجيل الدائن مدينه مقابل شراء سلعة بأكثر من الدين إلى أجل
	- د -
	ربا :
٨٦،٨٥	- الربا في الدين
	- س -
	سلف = سلم
	سلم :
٤٤	- الإقالة في السلم
٤٤	- أخذ العوض عن المسلم فيه

	- السلف في الحيوان
٥٦	- بيع المسلم فيه قبل قبضه بأكثر مما اشتراه به
٦٤	سوم :
	- السوم في البيع
٩٢	- ش -
	شراء :
٦٩	- ما اشترى مما يوزن جزافا جاز التصرف فيه قبل قبضه
٧٠	- من الغرر شراء ما في بطون الإناث
٨٦	- تأجيل الدائن مدينه مقابل شراء سلعة بأكثر من الدين إلى أجل
٨٨	- بيع المشتري ما ابتاعه على كيله الأول
	شرط :
٧١	- البيع بشرط عدم النقصان على البائع
	شركة :
٩٠، ٥٣	- الشركة والتولية والإقالة قبل القبض
	- ص -
	صنف = جنس
	- ض -
	ضمان :
٢٩	- ضمان ما أتلفته الجائحة
٦٩	- ضمان الجزاف قبل قبضه
	- غ -
	غرر :
٧٠	- من الغرر شراء ما في بطون الإناث

	- ق -
	قبض :
٣٦	- التقابض في بيع الفاكهة
٦٤	- بيع المسلم فيه قبل قبضه
٦٨	- بيع ما يوزن قبل قبضه
٩٠	- الشركة والتولية والإقالة قبل القبض
	- ك -
	كيل - وزن
	- ل -
	لزوم :
٧١	- تبرع البائع للمشتري بعد لزوم العقد
٧٨	- لزوم بيع الغائب على الصفة
٨٠	- لزوم العقد بعد التفرق بالأقوال
	- م -
	مرايحة :
٧٤	- ما يحسب في بيع المرايحة وما لا يحسب
	مراطة :
٤١	- حواز بيع المراطة
	- و -
	وزن :
٥٠	- بيع ما لا يكال ولا يوزن من الطعام
٦٨	- التفاضل في الجنس الواحد مما يوزن
٨٨	- بيع المشتري ما ابتاعه على كيلاه الأول

٥. فهرس الأعلام

العدد	العلم	الصفحة
	- أ -	
١	إبراهيم بن محمد الإسفراييني	٢٢
٢	أحمد بن حنبل	٨٣، ٧٩، ٥٩، ٤٨، ١٧
٣	أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية	١٧، ١٥، ١٠
	الإسفراييني = إبراهيم بن محمد	
٤	إسماعيل بن أبي أويس	٢٣
	ابن أبي أويس = إسماعيل بن أبي أويس	
	- ب -	
	الباجي = سليمان بن خلف	
	الباقلاني = محمد بن الطيب	
	أبو بكر = عبد الله بن عثمان	
	- ت -	
	ابن تيمية = أحمد بن عبد الحلیم	
	- ج -	
٥	جابر	٢٣، ٣١، ٣٠
٦	جبير	٧٩
	- ح -	
	ابن حنبل = أحمد بن حنبل	
	أبو حنيفة = العمان بن ثابت	
	- ر -	
٧	أبو رافع	٥٧

ابن رشد (الحفيد) = محمد بن أحمد

- ز -

ابن الزبير = عبد الله بن الزبير

أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان

زُفَر بن الهذيل ٩

٤٥

زيد بن أسلم ١٠

٨٦

زيد بن ثابت ١١

٩

- س -

سعد بن أبي وقاص ١٢

٤٧

أبو سعيد الخدري ١٣

٣٠

سعيد بن المسيب ١٤

٧٠، ٦٠

سليمان بن خلف الباجي ١٥

٦٥

سليمان بن يسار ١٦

٤٧

- ش -

الشافعي = محمد بن إدريس

- ط -

طلحة بن عبيد الله ١٧

٧٩

- ع -

ابن عباس = عبد الله بن عباس

ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله

٧٠

عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة ١٨

٤٧

عبد الرحمن بن الأسود ١٩

٩

عبد الله بن الزبير ٢٠

٥٩

عبد الله بن ذكوان بن أبي الزناد ٢١

٦١،٥٧	عبد الله بن عباس	٢٢
٦١	عبد الله بن عثمان أبو بكر الصديق	٢٣
٨١،٨٠،٥٨،٤٣،٤٢،٩	عبد الله بن عمر	٢٤
٨٣،١٤	عبد الله بن مسعود	٢٥
٩	عبد الحلك بن مروان	٢٦
١٩	عبد الوهاب بن نصر	٢٧
٧٩،٢٠،١٧	عثمان بن عفان	٢٨
٥٧	عمر بن الخطاب	٢٩
٢٩،٩	عمر بن عبد العزيز	٣٠
٢٠،١٧،١٥،١٠	عياض بن موسى	٣١
	- ف -	
٣٩	فضالة بن عبيد الله	٣٢
	- ق -	
٤٧	القاسم بن محمد	٣٣
	ابن القيم = محمد بن أبي بكر	
	- ل -	
١٢	الليث بن سعد	٣٤
	- م -	
٤٢٣،٢٠،١٨،١٦،١٥،١٢،٩	مالك	٣٦
٤١،٣٨،٣٥،٣٢،٢٩،٢٦،٢٤		
٥٠،٤٧،٤٤،٤٥،٤٤،٤٣،٤٢		
٦٢،٦٠،٥٧،٥٦،٥٥،٥٤،٥٣		
٧٤،٧٣،٦٩،٦٨،٦٦،٦٥،٦٤		
٨٤،٨٣،٨٢،٨٠،٧٧،٧٦،٧٥،٧٢		

٩٢٠٩١٠٩٠٠٨٨	٣٧	محمد بن إبراهيم بن المنذر
٤٢	٣٨	محمد بن أحمد بن رشد (الحفيد)
٤٨	٣٩	محمد بن إدريس الشافعي
٧٨٠٦١٠٣٧٠٢٩٠١٩٠١٧٠٩		
٨٥٠٨٣٠٧٩	٤٠	محمد بن أبي بكر ابن القيم
١٨٠١٥	٤١	محمد بن الحسن
٨٣٠٦٣٠٦٠	٤٢	محمد بن الحسين أبو يعلى
٤٥	٤٣	محمد بن الطيب أبو بكر الباقلائي
١٦	٤٤	مسلم بن الحجاج النيسابوري
٤٩٠٣٩٠٣٣٠٣١٠٣٠	٤٥	معمّر بن عبد الله
٤٩	٤٦	ابن معيقب الدوسي
٤٧		ابن المنذر = محمد بن إبراهيم
		- ن -
٨٠٠٤٧٠٤٢	٤٧	نافع
٨٣٠٨٠٠٦٣٠١٨٠١٧	٤٨	النعمان بن ثابت أبو حنيفة
		- ي -
٨٠٠٤٧	٤٩	يحيى
		أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم
٦٣٠٥٤	٥٠	يوسف بن عبد الله بن عبد البر
		أبو يعلى = محمد بن الحسين
٦٣٠١٦	٥١	يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف

٦. المصادر والمراجع

- أ -

أحمد محمد نور سيف

١- عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الصوليين ، الطبعة الأولى ، دار الاعتصام ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

ابن أمير الحاج : أبو الفضل موسى بن محمد التبريزي (ت ٨٧٩ هـ)

٢- التقرير والتحجير على التحرير ، وبهامشه نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ١٣١٧ هـ .

- ب -

البابرتي : أكمل الدين محمد بن محمود (ت ٧٨٦)

٣- شرح العناية على الهداية مع فتح القدير ، الكتبة التجارية الكبرى ، (د - ت) .

الباجوري : الشيخ إبراهيم بن محمد بن أحمد (ت ١٢٧٧ هـ)

٤- حاشية البيجوري على شرح العلامة ابن قاسم الغزي على متن الشيخ أبي شجاع ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٤٣ هـ .

الباجي : أبو الوليد سليمان بن خلف (ت ٤٧٤ هـ)

٥- المنتقى شرح الموطأ

البكري : أبي بكر بن السيد محمد شطا الدمياطي المصري

٦- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين ، الطبعة الثانية ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٦هـ / ١٩٣٨م .

البنا : أحمد عبد الرحمن الشهير بالساعاتي

٧- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، مع مختصر شرحه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤ هـ .

البهوتي : الشيخ منصور بن يونس بن صلاح الدين بن إدريس (ت ١٠٥ هـ)
٨- كشف القناع عن منى الإقناع ، الطبعة الأولى ، المطبعة العامرة الشرقية ،
مصر ، ١٣١٩ هـ / ١٨٩٨ م .

البهقي : الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ)
٩- السنن الكبرى مع الجوهر النقي ، دار المعرفة ، (د - ت)
- ت -

الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ)
١٠- سنن الترمذي بشرح عارضة الأحوذني ، دار الكتب العلمية ، (د - ت)
التهانوي : العلامة ظفر أحمد العثماني (ت ١٣٩٤ هـ)
١١- إعلاء السنن على ضوء ما أفاده الشيخ أشرف علي التهانوي ، إدارة
القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، باكستان ، (د - ت)
ابن تيمية : تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم الحراني (٧٩٠ هـ)
١٢- مجموع الفتاوى ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد قاسم ، مكتبة
المعارف ، الرباط ، المغرب ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

- ج -

ابن جزى : محمد بن أحمد الغرناطي المالكي (ت ٧٤١ هـ)
١٣- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية ، دار العلم للملايين ،
بيروت ، ١٩٧٤ م
الجمال : الشيخ سليمان بن عمر بن منصور العجيلي (ت ١٢٠٤ هـ)
١٤- حاشية الجمل على شرح المنهج ، مطبعة مصطفى محمد (المكتبة
التجارية الكبرى) ، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

- ح -

- ابن حجر : الحافظ أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)
١٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري - محمد فؤاد عبد الباقي (د - ت)
الحصكفي : علاء الدين علي بن محمد بن علي (ت ١٠٨٨هـ)
١٦- الدر المختار في شرح تنوير الأبصار ، بهامش رد المختار على الدر
المختار ، مصطفى البابي الحلبي . (د - ت)
الحصني : تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الدمشقي (٨٢٩هـ)
١٧- كفاية الأعيان في حل غاية الاختصار ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٧هـ ،
إدارة الطباعة المنيرية .

الخطاب : أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي
(٩٠٢-٩٥٤هـ)

١٨- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ،
١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- خ -

- ابن خلكان : أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٠٨هـ)
١٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، دار الفكر ،
بيروت، (د - ت)

- د -

- الدار قطني : الحافظ علي بن عمر (٣٨٥هـ)
٢٠- سنن الدار قطني وبذيله التعليق المغني على الدار قطني لأبي الطيب محمد
آبادي ، الطبعة الرابعة ، عالم الكتب ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

داماد أفندي : عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخي زاده
(ت ١٠٧٨ هـ)

٢١- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، دار الطباعة العامرة ، (د - ت)
أبو داود : الحافظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني
(ت ٢٧٥ هـ)

٢٢- سنن أبي داود - تعليق الشيخ أحمد سعد علي ، الطبعة الأولى ، مصطفى
البابي الحلبي ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م ، (د - ت)

الدردير : العلامة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد (ت ١٢٠١ هـ)
٢٣- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، عيسى
البابي الحلبي ، (د - ت)

الدسوقي : العلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفة (ت ١٢٣٠ هـ)

٢٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - دار الفكر ، (د - ت)

- ر -

ابن رشد (الجد) : أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي (ت ٥٢٠ هـ)

٢٥- المقدمات الممهّدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام
الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها المشكلات ، تحقيق
الأستاذ سعيد أحمد أعراب ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة
الأولى ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

ابن رشد (الحفيد) : الإمام القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد
(ت ٥٩٥ هـ)

٢٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، تحقيق محمد صبحي حسن حلاق ،
الطبعة الأولى ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ .

- ر -

- الزرقاني : محمد بن عبد الباقي بن يوسف المالكي (١١٢٢ هـ)
٢٧- شرح الرزقاني على موطأ الإمام مالك ، دار المعرفة ، بيروت ،
١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
الزركلي : خير الدين
٢٨- الأعلام ، دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠ م .
الزيلعي : فخر الدين عثمان بن علي بن محجن (ت ٧٤٣ هـ) .
٢٩- تبين الحقائق شرح كتر الدقائق ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية
بيولاق ، ١٣١٥ هـ .

- س -

- ابن السبكي : أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي
(٧٥٦ هـ)
٣٠- تكملة المجموع للنووي ، دار الفكر ، (د - ت)
سحنون : عبد السلام بن سعيد القيرواني (ت ٢٤٠ هـ)
٣١- المدونة الكبرى ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٣ هـ .
السرخسي : شمس الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل
(ت ٣٥٩ هـ)
٣٢- المبسوط ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٠ هـ .

- ش -

- الشافعي : الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس (ت ٢٠٤ هـ)
٣٣- الأم ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ،
(د - ت)

الشربيني : الشيخ محمد الخطيب (ت ٩٧٧ هـ)

٣٤- مغني المحتاج إلى معرفة المعاني المنهاج ، مصطفى البابي الحلبي ،
١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م

الشوكاني : الشيخ محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠ هـ)

٣٥- نيل الأقطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، الطبعة الثانية،
مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

الشويكي : شهاب الدين أحمد بن أحمد العلوي المقدسي (ت ٩٣٩ هـ)

٣٦- التوضيح في الجمع بين المقنع والتقيح ، الطبعة الأولى ، مطبعة السنة
المحمدية ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

- ع -

ابن عابدين : الشيخ محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ت ١٢٥٢ هـ)

٣٧- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار (حاشية ابن عابدين)،
مصطفى البابي الحلبي ، (د - ت)

ابن عاشور : الشيخ محمد الطاهر

٣٨- التحرير والتنوير ، الدار التونسية ، ١٩٨٤ م .

ابن عبد البر: الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري
الأندلسي (ت ٤٦٣ هـ)

٣٩- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه
الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار ، تحقيق
د. عبد المعطي أمين قلنجي ، الطبعة الأولى ، دار قتيبة ، دمشق ، بيروت ،
دار الوعي ، حلب ، القاهرة ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

٤٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق محمد التائب
وسعيد أحمد أعراب ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

ابن العربي : الإمام أبي بكر محمد بن عبد الله الأشيلي المالكي (٥٤٣هـ)

٤١- عارضة الأحوذى لشرح صحيح الترمذي، دار الكتاب العربي، (د - ت)

٤٢- كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، دراسة وتحقيق محمد عبد الله ولد كريم، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢ م.

عميرة : أحمد البرسلي (ت ٩٥٧ هـ)

٤٣- حاشية عميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، دار إحياء الكتب العربية، (د - ت)

- غ -

الغرياني : الصادق عبد الرحمن

٤٤- المعاملات أحكام وأدلة، الطبعة الثانية،

- ف -

ابن فرحون : إبراهيم بن علي بن محمد العمرى المدني (ت ٧٩٩ هـ)

٤٥- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د - ت)

الفيومي : أحمد بن محمد بن علي المقرئ (ت ٧٧٠ هـ)

٤٦- المصباح المنير، مكتبة لبنان، ١٩٨٧ م.

الفيروز آبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨٧١ هـ)

٤٧- القاموس المحيط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- ق -

ابن قاسم : عبد الرحمن بن محمد العاصمي النجدي ت ١٣٩٣ هـ

٤٨- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، الطبعة الرابعة، ١٤١٠ هـ.

ابن قدامة : موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي
الحنبلي (ت ٦٢٠ هـ)

٤٩- الكافي في فقه الإمام الميحل أحمد بن حنبل ، الطبعة الأولى ، المكتب
الإسلامي بدمشق ، (د - ت)

٥٠- المغني شرح مختصر الخرقي ، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن
التركي ود. عبد الفتاح محمد الحلو ، الطبعة الأولى ، حجر للطباعة والنشر
والتوزيع والإعلان ، القاهرة ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

٥١- المقنع مع حاشيته ، المطبعة السلفية ، (د - ت)

القرافي : شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت ١٢٨٥ م)

٥٢- الذخيرة ، تحقيق الأستاذ محمد أبو خبزة ، الطبعة الأولى ، دار الغرب
الإسلامي ، ١٩٩٤ م .

ابن القيم : محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت ٧٦١ هـ)

٥٣- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، دار الفكر - بيروت ، (د - ت)
- ك -

الكاساني : علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفي (٥٨٧ هـ)

٥٤- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية ،
بيروت - لبنان ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

الكاندهلوي : محمد زكريا

٥٥- أوجز المسالك إلى موطأ مالك - الطبعة الثالثة - ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

- م -

ابن ماجه : الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ)

٥٦- سنن ابن ماجه ، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ،
١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ م .

الإمام مالك بن أنس

٥٧- الموطأ، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (د - ت)

آل مبارك : الشيخ عبد العزيز بن حمد الأحساني (ت ١٣٥٩ هـ)

٥٨- تبين المسالك لتدريب السالك إلى أقرب المسالك ، بشرح الشيخ محمد الشيباني بن محمد بن أحمد الشنقيطي الموريتاني ، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .

المحلي : جلال الدين محمد بن أحمد بن علي الشافعي (ت ٨٩٠ هـ)

٥٩- شرح المحلي على منهاج الطالبين للنووي ، مع حاشيتي قليوبي وعميرة، دار إحياء الكتب العربية ، (د - ت)

محمد : الإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ)

٦٠- كتاب الحجّة على أهل المدينة - الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

محمد عبده إسماعيل عبد الفتاح

٦١- الإجماعات الخاصة بحجيتها وأثرها في الفقه الإسلامي ، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض ، ١٤٠٦ هـ .

المرداوي : علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان (ت ٥٤٣ هـ)

٦٢- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبحل أحمد بن حنبل ، تحقيق محمد حامد الفقي ، الطبعة الأولى مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م .

مرعي بن يوسف بن أبي بكر المقدسي الحنبلي (ت ١٠٣٣ هـ)

٦٣- غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى، تصحيح محمد زهير الشاويش، مؤسسة دار السلام للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٣٧٨ هـ .

المروغيناني : برهان الدين علي بن أبي بكر (ت ٥٩٣ هـ)

٦٤- الهداية على بداية المبتدي ، مطبوع مع شرح فتح القدير ، المكتبة التجارية الكبرى ، (د - ت)

مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)

٦٥- صحيح مسلم بشرح النووي ، مصطفى الحلبي ، (د - ت)

ابن مفلح : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الحنبلي (ت ٨٨٤ هـ)

٦٦- المبدع في شرح المقنع ، الطبعة الأولى ، المكتب الإسلامي ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

منلا خسرو : القاضي محمد بن فراموز الحنفي (ت ٨٨٥ هـ)

٦٧- درر الأحكام في شرح غرر الأحكام ، بهامشه حاشية الشرنبلالي ، مطبعة محمد أسعد ، الآستانة ، ١٣٠٠ هـ .

المنوفي : العلامة علي بن خلف المالكي المصري (ت ٩٣٩ هـ)

٦٨- كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، تحقيق أحمد حمدي إمام ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

ابن مودود : عبد الله بن محمود الموصل الحنفي (ت ٦٨٣ هـ)

٦٩- الاختيار لتعليل المختار ، الطبعة الثانية ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م

الموسوعة الفقهية

٧٠- وزارة الشؤون الإسلامية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

الميداني : عبد الغني بن طالب الغنيمي الدمشقي (ت ١٢٩٨ هـ) .

٧١- الباب في شرح الكتاب ، المكتبة العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .

- ن -

ابن نجيم : الإمام زين الدين إبراهيم (ت ٩٧٠ هـ)

٧٢- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، الطبعة الأولى ، المطبعة العلمية ، (د - ت)

ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة

٧٣- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ،
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

النسائي : الحافظ أحمد بن علي بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ)

٧٤- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام
السندي ، المكتبة التجارية الكبرى ، (د - ت) .

النووي : الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين بن مري الدمشقي
(ت ٦٧٦ هـ)

٧٥- روضة الطالبين وعمدة المفتين ، إشراف زهير الشاويش ، الطبعة الثالثة ،
المكتب الإسلامي ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

٧٦- شرح صحيح مسلم - مصطفى الحلبي (د - ت)

٧٧- المجموع شرح المذهب - دار الفكر - (د - ت)

- ه -

ابن الهمام : كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري
الحنفي (ت ٨٦١ هـ)

٧٨- شرح فتح القدير ، المكتبة التجارية الكبرى ، (د - ت)

- و -

الونشريسي : أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٩١٤ هـ)

٧٩- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس

والمغرب ، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي ، نشر

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٧. فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	المقدمة :
٣	سبب اختيار الموضوع
٣	مهج البحث
٣	صعوبات البحث
٥	شكر وتقدير
٦	
	الفصل الأول
٧	عمل أهل المدينة من الجانب النظري
٨	المبحث الأول: فضل المدينة وما امتازت به وأهلها عن سائر الأمصار
٩	- فضل علم أهل المدينة
١٢	المبحث الثاني : مفهوم عمل أهل المدينة وحجته
١٥	- أقسام عمل أهل المدينة وحجته كل قسم
١٥	- مراتب عمل أهل المدينة عند القاضي عياض
١٧	- مراتب عمل أهل المدينة عند ابن تيمية
١٨	- مراتب عمل أهل المدينة عند ابن القيم
٢٠	- نتائج التقسيمات
٢١	المبحث الثالث : حالات عمل أهل المدينة مع أخبار الآحاد
٢٣	المبحث الرابع : مصطلحات عمل أهل المدينة عند مالك في الموطأ
	ومدلولاتها
٢٥	الفصل الثاني
	عمل أهل المدينة من الجانب التطبيقي
٢٦	المسألة الأولى : بيع المتابع من الثمار

٢٩	المسألة الثانية : وضع الجائحة
٣٢	المسألة الثالثة : الاستثناء من الجزاف
٣٥	المسألة الرابعة : بيع الفاكهة
٣٨	المسألة الخامسة : بيع ما فيه أحد النكدين بأحدهما
٤١	المسألة السادسة : بيع المراطلة
٤٢	المسألة السابعة : بيع الطعام قبل قبضه
٤٤	المسألة الثامنة : لا يشتري بالمال المسلم فيه شيئا قبل قبضه
٤٧	المسألة التاسعة : بيع الطعام بالطعام إذا كان من صنف واحد متفاضلا
٥٠	المسألة العاشرة : وجوب التقابض في بيع الطعام بالطعام
٥١	المسألة الحادية عشر : بيع الجزاف مع معرفة البائع بقدره
٥٣	المسألة الثانية عشر : الشركة والتولية والإقالة في الطعام وغيره
٥٣	المسألة الثالثة عشر : الاستثناء من الجزاف
٥٥	المسألة الرابعة عشر : بيع الحيوان بالحيوان يدا بيد وزيادة دراهم
٥٩	المسألة الخامسة عشر : السلف في الحيوان
٥٩	المسألة السادسة عشر : بيع الحيوان باللحم
٦٢	المسألة السابعة عشر : بيع اللحم باللحم
٦٤	المسألة الثامنة عشر : بيع المسلم فيه قبل قبضه بأكثر مما اشتراه به
٦٦	المسألة التاسعة عشر : في بيع ما يوزن
٦٧	المسألة العشرون : في بيع ما يكال أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب
٧٠	المسألة الحادية والعشرون : شراء ما في بطون الإناث
٧١	المسألة الثانية والعشرون : الشرط في البيع قبل تمام العقد وبعده
٧٣	المسألة الثالثة والعشرون : البيع على البرنامج
٧٤	المسألة الرابعة والعشرون : ما يحسب في بيع المرابحة وما لا يحسب
٧٣	المسألة الخامسة والعشرون : لزوم البيع على البرنامج

٨٠	المسألة السادسة والعشرون : خيار المجلس
٨٢	المسألة السابعة والعشرون : اختلاف المتبايعين في الثمن
٨٥	المسألة الثامنة والعشرون : ضع وتعجل
٨٦	المسألة التاسعة والعشرون : تأجيل الدائن مدينه مقابل شراء سلعة
٨٨	بأكثر من الدين إلى أجل
٩٠	المسألة الثلاثون : بيع المشتري ما ابتاعه على كيله الأول
٩٢	المسألة الحادية والثلاثون : الشركة والتولية والإقالة قبل القبض
٩٣	المسألة الثانية والثلاثون : المساومة في البيع
٩٤	الخاتمة *
٩٨	ملحق رقم (١) لبيان الموافق والمخالف من العذاهب لمالك
٩٩	ملحق رقم (٢) لبيان تكرار مصطلحات عمل أهل المدينة عند مالك
١٠٠	في الموطأ
١٠١	الفهارس
١٠٢	فهرس الآيات
١٠٤	فهرس الأحاديث
١٠٥	فهرس الأشعار
١١٠	فهرس المصطلحات الفقهية
١٢٥	فهرس الأعلام
	فهرس المصادر والمراجع
	فهرس الموضوعات

مرفعه مع الرسالة رقم ١٤٥٨٠١
تصويبات

الصفحة	السطر	الكلمة	تصويبها
٣	١٢	التعمق فيه وفهم	التعمق في فهم
٣	١٩	وحجته	ومداه حجته
٥	٩	التي	الذين
٨٠	١٥	في لأحكامه	لأحكامه
٨٠	١٦	من البلاد	من أهل سائر البلاد
٩٠	٧ (الهامش)	من أجلها	من أجلها
١٢	١	حجته	مدى حجته
١٢	٤	وذلك في قوله منها	والتي جاء فيها
١٢	١٦	عند	عنه
١٢	١٨	أمر	أمر
١٦	١٥	محققوا	محققو
١٨	١٢	كانوا	كانوا
١٩	١ (الهامش)	البغدادي	البغدادي
٢١	٣	من	عن
٢٣	٨	مقبوض	مقبوض
٤٥	٢٤ (الهامش)	شيء	شيء
٤٧	١٦	المسألة	المسألة
٤٨	٦	صنفان	صنفين
٥٣	٥	والتولية الإقالة	والتولية والإقالة
٥٦	٤	شيء	شيء
٦٢	٥٤٤	مثلا يمثل	مثلا يمثل
٦٣	٣	الاعتراف	للمعترف

بالإضافة	بالإضافة	٨	٦٣
شيء	شيء	٥	٦٤
إحدى	أحد	١١	٦٨
قال مالك في رجل ..	قال مالك : في رجل ..	٤	٧١
للاسترباح	للاسترباح	٨	٧٥
بالخافه	بالخافه	٩	٧٥
جرب	جرب	٦ (الهامش)	٧٩
قالينه	قالينه	٢ (الهامش)	٨٢
المجموع	المجموع	٤٤ (الهامش)	٨٣
المرجع	المرجع	٧ (الهامش)	٨٣
وفاته لدينه	وفاته ديته	١٤	٨٦
الكيلين	الكيلان	٦	٨٩
الحفنة	الحفنة	١١	٩٤